

Distr.: General
12 May 2000
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن دورها الثانية (نيويورك، ٣-٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠)

المحتويات

الصفحة	الفقرات	الفصل
٣	١٥-١	الأول - النتائج والتوصيات الرئيسية
٣	٦-٢	ألف - دور تكنولوجيا المعلومات في التنمية
٤	١١-٧	باء - نحو استراتيجية إنمائية دولية للعقد الأول من الألفية الجديدة
٥	١٥-١٢	جيم - استعراض قائمة أقل البلدان نمواً
٥	٥٠-١٦	الثاني - دور تكنولوجيا المعلومات في التنمية
٥	١٧-١٦	ألف - مقدمة
٦	٢٨-١٨	باء - المكاسب والمخاطر المحتملة
٩	٣٤-٢٩	جيم - إنتاج تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها في البلدان النامية
١٠	٥٠-٣٥	دال - توقعات التنمية وسياساتها
١٤	٦١-٥١	الثالث - نحو استراتيجية إنمائية دولية للعقد الأول من الألفية الجديدة
١٧	١٠٩-٦٢	الرابع - استعراض قائمة أقل البلدان نمواً
١٧	٦٦-٦٢	ألف - مقدمة
١٨	٨٤-٦٧	باء - اختبار المعايير المنقحة لتحديد أقل البلدان نمواً

٢٠	١٠٠-٨٥	تحديد أقل البلدان نموا	جيم -
٢٣	١٠٥-١٠١	مسائل أخرى	دال -
٢٤	١٠٩-١٠٦	الاستنتاجات	هاء -
٢٧	١١٥-١١٠	أساليب عمل اللجنة وبرنامج عملها	الخامس -
٢٨	١٢٠-١١٦	تنظيم الدورة	السادس -

المرفقات

٣٠	تقرير اجتماع فريق الخبراء المعني باختبار مؤشر الضعف الاقتصادي وعمليات محاكاته	الأول -
٥١	جدول أعمال الدورة الثانية للجنة	الثاني -

الفصل الأول

النتائج والتوصيات الرئيسية

ومع ذلك، فإن تأثير ثورة تكنولوجيا المعلومات على التنمية بشكل عام، وبخاصة إسهامها في التقليل من الفقر، ما زال أمرا غير مؤكد. وتظهر الخبرة المكتسبة حديثا، ومعظم الإسقاطات المتعلقة بالمستقبل، تزايد الفجوة في الدخل والثروة والرفاه فيما بين البلدان وداخلها؛ فتطور "فجوة التكنولوجيا الرقمية" يُعد سببا ونتيجة لهذا التباين الآخذ في التزايد.

٤ - وما زالت فوائد تكنولوجيا المعلومات، بالنسبة لمعظم البلدان النامية، تشكل أملا بعيد المنال. ففي الكثير من البلدان النامية وبخاصة في أقل البلدان نموا، ما زالت المتطلبات الأساسية التعليمية وغير التعليمية اللازمة للمشاركة الفعالة في ثورة تكنولوجيا المعلومات تتسم بالضعف. ويصدق هذا بوجه خاص على فرص الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيات القائمة على المعرفة، ونقل المعارف المتصلة بتكنولوجيا المعلومات على المستويين الدولي والوطني.

٥ - وهناك أيضا قلق متزايد بشأن إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات، وحماية الملكية الفكرية، والمنافسة العادلة وتنظيم المضمون، وصون الثقافات. وعلاوة على ذلك، فإن قوة تكنولوجيا المعلومات، التي تنطوي على احتمالات هائلة كمصدر خير اجتماعي، يمكن أيضا أن تستغل في أمور تتسم بالأنانية وتنطوي على أخطار، بل إنها قد تستخدم أيضا لتحقيق أهداف مدمرة. ويشير هذا تساؤلات قانونية وأخلاقية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وما زال يتعين وضع آليات فعالة وملزمة والموافقة عليها وتطبيقها على المستويين الوطني والدولي.

٦ - وتعتقد اللجنة أن المسؤولية الأولى لدخول أي بلد بصورة فعالة إلى مجال الاقتصاد العالمي القائم على المعلومات وإحراز تقدم فيه تقع على شعب ذلك البلد نفسه. ويتعين

١ - وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، ٦٧/١٩٩٩ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، أجرت لجنة السياسات الإنمائية في جلستها العامة الثانية (٣-٧ نيسان/ أبريل) مداولات عن دور تكنولوجيا المعلومات في التنمية وقدمت اقتراحات وضع مشروع استراتيجية إنمائية دولية جديدة يقدمها الأمين العام إلى المجلس والجمعية العامة. كما أجرت اللجنة الاستعراض الثلاثي السنوات لقائمة أقل البلدان نموا.

ألف - دور تكنولوجيا المعلومات في التنمية

٢ - تقر اللجنة بإمكانات تكنولوجيا المعلومات كمصدر للنمو الاقتصادي ومدخل من مدخلات التنمية. وتعد تكنولوجيا المعلومات مصدرا لأنشطة اقتصادية جديدة - تتمثل تحديدا في إنتاج السلع والخدمات في مجال تكنولوجيا المعلومات. كما أن لتكنولوجيا المعلومات تأثيرا محتملا قويا على الأنشطة الاقتصادية القائمة يتم من خلال تحسين تخصيص الموارد وزيادة الكفاءة. ونتيجة لثورة تكنولوجيا المعلومات، بدأ يظهر نوع جديد من الاقتصاد: الاقتصاد القائم على المعرفة، الذي تشكل المعلومات فيه - إلى جانب رأس المال والعمالة - مصدرا بالغ الأهمية لإدراج الدخل وتكوين الثروات.

٣ - وتمهد تكنولوجيا المعلومات الطريق لإحداث تيسير كبير في حركة الخدمات التكنولوجية والمالية وتلعب دورا محوريا في التعجيل بعملية العولمة. وثمة عدد قليل من البلدان النامية تستفيد بشكل ناجح من الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات واستطاعت بالفعل أن تجني فوائد ملموسة؛ كما بدأ الكثير منها يجني بعض الفوائد المحتملة.

للاستعراض أو لأي استراتيجية إنمائية دولية جديدة أن يعكس الالتزامات الدولية الموحدة والمشاركة لاستراتيجية فعالة.

٩ - وتعتقد اللجنة أنه ينبغي وضع أهداف للإنجازات وللأداء المتعلق بالسياسة العامة لأي استراتيجية إنمائية دولية جديدة. وهي تدرك أن جزءا كبيرا من تحديد الأهداف في الماضي لم يكن يستند إلى توصيف للسياسات العامة ولا يعضده توظيف للموارد اللازمة لإكساب الاستراتيجية المصدقية والموثوقية اللازمين. إن تحديد مثل هذه الأهداف لا يوفر أساسا للرصد الفعال للأداء، وينبغي الاستعاضة عنه بتحليل رصين وواقعي.

١٠ - وترحب اللجنة بالنهج الذي اتبع في إعداد مشروع الأمين العام، والذي يتمثل في وضع الاستراتيجية الإنمائية الدولية على أساس الاستراتيجيات والالتزامات وبرامج العمل للمؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة في التسعينات، وعلى "خطة للتنمية" التي اعتمدها الجمعية العامة بقرارها ٥١/٢٤٠، المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ والواردة في مرفق القرار، وعلى تحليل التقدم المحرز في كل منها حتى الآن. كما يوفر تقرير الأمين العام عن جمعية الأمم المتحدة للألفية المعنون "نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين" (A/54/2000) المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٠، الذي صدر أثناء انعقاد اللجنة، مقترحات مفيدة تتضمن عناصر عديدة لاستراتيجية جديدة.

١١ - وتؤكد اللجنة الأهمية الحاسمة للسلام وللعمليات الديمقراطية في تحقيق التنمية العادلة. وقد شهدت التسعينات تصعيدا للصراعات المسلحة والتوترات الاجتماعية الداخلية والإقليمية في البلدان النامية. وأدى ذلك إلى كوارث مدمرة وإلى تدهور اقتصادات البلدان المتضررة وأثر على حياة شعوبها. كما أدى تخصيص المزيد من الموارد المقدمة من

على الحكومات صياغة استراتيجيات وطنية لهيئة أو تعزيز الهياكل الأساسية للمعلومات والجانب المنتج لتكنولوجيا المعلومات في جميع قطاعات الاقتصاد وفي تكوين رأس المال البشري. ومع ذلك يتعين مساعدة البلدان النامية في جهودها الرامية لتحقيق هذا الهدف. ولهذا ترحب اللجنة بقرار الجمعية العامة ٥٤/٢٣١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ الذي يؤكد أهمية وصول البلدان النامية إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمعارف المتصلة بذلك. بما في ذلك إمكانية الوصول إليها بشروط تفضيلية وتساهلية.

باء - نحو استراتيجية إنمائية دولية للعقد الأول من الألفية الجديدة

٧ - تدرك اللجنة أنه يجب لنجاح أي استراتيجية إنمائية دولية جديدة في تعبئة وإدامة الدعم السياسي اللازم لكي تصبح إطارا فعالا للعمل، على الصعيدين الوطني والدولي، أن يكون لها اتجاه واضح ومقنع؛ ويجب أيضا أن تصاغ بطريقة تكفل رصد وقياس التقدم المنجز أو تحديد الاحتياجات اللازمة للتغيير واتخاذ إجراءات تكميلية - عندما يكون هناك نقص في التقدم.

٨ - وتؤكد اللجنة الحاجة إلى كفالة أن تتم صياغة أي استراتيجية إنمائية دولية جديدة استنادا إلى معلومات كاملة يتم الحصول عليها بإجراء استعراض دقيق للمحاولات التي جرت خلال العقود الإنمائية السابقة، ولما تم إنجازه - وما لم يتم إنجازه. وتوصي اللجنة، باستعراض التطورات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي أثرت في منجزات وأهداف العقود الإنمائية السابقة وذلك بالنسبة للبلدان النامية، وبنفس القدر أيضا بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو وللنظام الاقتصادي الدولي بصورة عامة. وبغير هذا الاستعراض المتوازن، لا يمكن أن يكتمل تحليل الإمكانيات وأوجه القصور الحالية، ووضع أهداف للمستقبل، ولا يمكن

جيم - استعراض قائمة أقل البلدان نموا

١٢ - قامت اللجنة، استناداً إلى عمل الأمانة العامة وفريق من الخبراء، وعلى أساس المداولات الأخرى التي أجرتها، بوضع عدد من التوصيات التي تستجيب لطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوضع معايير منقحة لتحديد أقل البلدان نموا. وقد اعتمدت اللجنة قيمة متوسط نصيب الفرد

الضعف الاقتصادي الشديد والاعتماد على المعونة الأجنبية والتحويلات المالية للعمال من الخارج، توصي اللجنة بإجراء رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا وإعادة النظر في ذلك خلال الاستعراض الثلاثي السنوات القادم.

١٥ - وينطبق على جزر ملديف معياران وتوصي اللجنة برفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا. ومع ذلك، تسلم اللجنة أيضاً أن الشاغل الرئيسي للبلد هو العواقب التي قد تنجم عن احتمال ارتفاع منسوب سطح البحر على المدى الطويل. ولهذا تقترح اللجنة أن ينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ماهية المساعدة الخاصة التي يمكن تقديمها لمواجهة هذا التحدي الاستثنائي الذي يواجهه ذلك البلد نتيجة التغير في المناخ.

الفصل الثاني

دور تكنولوجيا المعلومات في التنمية

ألف - مقدمة

١٦ - طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في الفقرة ٦ من قراره ٦٧/١٩٩٩ إلى لجنة السياسات الإنمائية أن تضمن تقريرها المقرر تقديمه إلى المجلس في عام ٢٠٠٠ آراءها بشأن موضوع الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس لعام ٢٠٠٠ وهو "التنمية والتعاون الدولي في القرن الحادي والعشرين: دور تكنولوجيا المعلومات في سياق اقتصاد عالمي قائم على المعرفة". وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في

الماخين لتسوية المنازعات وتقديم المعونة الإنسانية، في الوقت الذي طرأ فيه انخفاض كبير على الدعم الذي يقدمه المانحون لأغراض التنمية من مستوياته المنخفضة أصلاً. وتدعو الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود، خلال السنوات القادمة، لمنع نشوب الصراعات بحيث يمكن تصحيح مسار هذه الاتجاهات.

من الناتج المحلي الإجمالي على مدى ثلاث سنوات، باعتباره المعيار الأول، وهي تؤكد توصياتها السابقة بشأن المعايير المنقحة التي يتضمنها الدليل المادي الموسع لنوعية الحياة ومؤشر الضعف الاقتصادي. وتؤكد اللجنة أهمية إمكانية مقارنة البيانات المستخدمة في تطبيق هذه المعايير والتعويل عليها.

١٣ - وقد حددت اللجنة ثلاثة بلدان أخرى - الكونغو وغانا والسنغال - تنطبق عليها المعايير الثلاثة للإدراج في قائمة أقل البلدان نموا، وتوصي اللجنة بإضافة السنغال إلى قائمة أقل البلدان نموا رهناً، بموافقة حكومة السنغال. ومع ذلك، وللأسباب المبينة في التقرير، قررت اللجنة عدم التوصية بإدراج الكونغو أو غانا في القائمة في الوقت الحالي. وسيولى هذان البلدان اهتماماً خاصاً في الاستعراض الثلاثي السنوات القادم.

١٤ - وفي عام ١٩٩٧، أوصت لجنة التخطيط الإنمائي برفع اسم فانواتو من قائمة أقل البلدان نموا، وحددت الرأس الأخضر وجزر ملديف وساموا كبلدان مرشحة لرفع اسمها من القائمة في عام ٢٠٠٠. وأجرت اللجنة استعراضاً لحالة هذه البلدان الأربعة. وقررت أن فانواتو وساموا ينطبق عليهما الآن معيار واحد فقط من المعايير اللازمة، ومن ثم لم تقدم توصية برفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا في الوقت الراهن. وينطبق على الرأس الأخضر معياران، ومن ثم فهي مؤهلة رسمياً لرفع اسمها في الوقت الحالي. ومع ذلك، وبسبب

العمليات تتم آليا، سواء عن طريق تصميمات يستعان فيها بالحواسيب أو عن طريق إدارة الموارد والأسهم المالية، أو عن طريق أساليب الإنتاج التي تستخدم نظما مرنة للصناعة التحويلية.

١٩ - كما تمهد تكنولوجيا المعلومات الطريق لزيادة تسهيل حركة الخدمات التقنية والمالية وتؤدي دورا هائلا في دفع عملية العولمة بسرعة. وينبثق عن ثورة تكنولوجيا المعلومات نوع جديد من الاقتصاد، تشكل فيه المعلومات - بالإضافة إلى رأس المال والعمل - موردا حاسما لإدارة الدخل وتكوين الثروات وتعزيز القدرة التنافسية.

٢٠ - وقد أظهرت تكنولوجيا المعلومات بالفعل تأثيرا مهما على الأبعاد السياسية والاجتماعية للتنمية، وبصفة خاصة عن طريق تعزيز المشاركة في عمليات صنع القرار على مستوى الشركات والمستويين المحلي والوطني. ويمكن أن تكون أداة فعالة في البلدان النامية أيضا للتمكين للأفراد، وتعزيز مبادراتهم، وتحقيق اللامركزية في مجال الإدارة، وإظهار التباين في الآراء والمصالح في القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجه مجتمعاتها.

٢١ - وثمة عدد قليل من البلدان النامية تستفيد من الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات واستطاعت إدخال تحسينات كبيرة في اقتصاداتها، وهناك أيضا بلدان كثيرة أخرى بدأت تحقق بعض الفوائد المحتملة. على أن تكنولوجيا المعلومات ما زالت بالنسبة لمعظم البلدان النامية تمثل مجرد غاية تبدو بعيدة المنال، في أفضل الأحوال. وهناك أدلة قليلة من التجارب السابقة للسياسات والاستراتيجيات والبرامج الإنمائية الوطنية والدولية تشير إلى حدوث تغيير كبير بالنسبة لقطاعات ضخمة من أفقر سكان العالم. فالمتطلبات الأساسية للاستفادة بالمعارف والتكنولوجيات الجديدة على المستوى القطري، ومن فرص الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات، ومن التكنولوجيات ونقل المعارف المتصلة بتكنولوجيا المعلومات على المستويين الدولي والقطري،

الفقرة ١٤ من قرارها ٢٣١/٥٤، أن يُعد تقريراً يتضمن توصيات بشأن دور الأمم المتحدة في تعزيز اندماج البلدان النامية في شبكة المعلومات العالمية الناشئة؛ تيسير حصول هذه البلدان على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأساليب من ضمنها بشروط تفضيلية وتساهلية، عند الاقتضاء، وتعزيز اشتراك البلدان النامية في قطاعات الاقتصاد العالمي القائمة على كثافة المعارف، بوسائل من بينها مرافق الهياكل الأساسية.

١٧ - ولغرض هذا التقرير، تعرف تكنولوجيا المعلومات بأنها الوسائل الالكترونية لجمع وتجهيز وتخزين ونقل المعلومات والمنتجات والخدمات التي توفر أو تعزز هذه الأنشطة. وعلى ذلك، فهي تشمل المكونات المادية للحواسيب وبرمجياتها، ومعدات الاتصالات، والصناعات القائمة على الالكترونيات، وتطبيق تكنولوجيا المعلومات في جميع القطاعات الاقتصادية.

باء - المكاسب والمخاطر المحتملة

١٨ - تنطوي تكنولوجيا المعلومات على احتمالات لأن تصبح قوة دافعة رئيسية للنمو الاقتصادي من خلال مسارين: أولا بتوليد أنشطة اقتصادية جديدة، وبصفة خاصة عن طريق إنتاج السلع والخدمات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، وثانيا، من خلال تأثيرها القوي المحتمل على الأنشطة الاقتصادية الراهنة. فمثلا قد تؤثر تكنولوجيا المعلومات على الأنشطة الاقتصادية بطرق عديدة: تحسين نوعية الخدمات القائمة حاليا؛ خلق خدمات جديدة؛ وزيادة إنتاجية العمل؛ وزيادة الكثافة الرأسمالية؛ وتعزيز وفورات الحجم؛ وخلق هياكل اقتصادية جديدة. وستؤدي الزيادة المصاحبة في إنتاجية العمل إلى رفع مستوى المنافسة في مجالي السلع والخدمات على الصعيد الدولي. وفي مجال الصناعة التحويلية، ومجال الزراعة إلى حد ما، أضحت الكثير من

مؤكد: والخبرة المكتسبة حتى الآن، وكذلك معظم الإسقاطات المتصلة بالمستقبل تبين بوضوح أن هناك احتمالات حقيقية لزيادة الفجوة في الدخول والثروات والرفاه داخل البلدان وفيما بينها، وبظهور تحديات جديدة ومتزايدة للنظم الاقتصادية والاجتماعية ونظم الحكم السياسية على المستويات الوطنية والدولية.

٢٤ - وهناك أيضا شواغل متزايدة إزاء مستقبل "اقتصاد المعلومات" و "مجتمع المعلومات". وتشمل هذه الشواغل مخاطر وتكاليف "تضخم" حجم المعلومات الناجم عن الزيادة الهائلة في تدفقات المعلومات؛ ومسألة إمكانية الوصول إليها، وحماية الملكية الفكرية، والمنافسة العادلة، وتنظيم المضمون، وصون الثقافات. وهناك أيضا شواغل أخرى ناجمة من أن قوة تكنولوجيا المعلومات، بما لها من إمكانات هائلة في تحقيق الخير للمجتمع، يمكن أيضا أن تستغل في أغراض تتسم بالأناية وتشكل خطورة بل وقد تستخدم لأغراض مدمرة. ويثير هذا الأمر تساؤلات قانونية وأخلاقية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك الحق في المعرفة، والحق في جمع المعلومات، والحق في حيازة المعلومات أو حجبتها، والحق في تصويبها أو تغييرها، فضلا عن الحق في توزيع المعلومات ونشرها. وقد نوقش موضوع المبادئ الأخلاقية المتصلة بتكنولوجيا المعلومات (الأخلاقيات المتصلة بالمعلومات) في منتديات كثيرة، غير أنه لم يتم حتى الآن وضع واعتماد وتنفيذ آليات فعالة وملزمة بشأنه، سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

٢٥ - وكما تغلغل فوائد تكنولوجيا المعلومات في ظروف المنافسة وتكوين الثروة وترتقي بها، لا بد للتكنولوجيا والهيكل الأساسية من أن تكون قريبة المتناول، ويجب أن يضم السكان ملاكا من العاملين والإحصائيين المدربين

(٢) انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ (نيويورك، مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٩٩).

وبصفة أساسية، فرص الوصول إلى التعليم والصحة، ما زالت ضعيفة بالنسبة لمعظم فقراء العالم ولأقل البلدان نموا بصفة عامة. وعلى ذلك، فإن تحقق الآمال التي تبشر بها ثورة تكنولوجيا المعلومات يتطلب مضاعفة الجهود التي تضطلع بها الحكومات والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

٢٢ - وفي الحين الذي يستطيع فيه أولئك الذين تتاح لهم فرصة الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات السير قدما، فإن عملية العولمة السريعة تفتح أيضا آفاقا لزيادة التركيز على قوة السوق، التي، لا مفر من أن يكون النصيب الذي تجنيه البلدان المتقدمة اقتصاديا من الفوائد المحققة منها زائدا بدرجة فائقة عن الأنصبة الأخرى. وفي الوقت الراهن، فإن إنتاج واستخدام تكنولوجيا المعلومات يتركز بدرجة كبيرة في البلدان المتقدمة النمو، التي تمثل أكثر من ٩٠ في المائة من السوق العالمية. فمثلا، في البلدان المرتفعة الدخل في عام ١٩٩٨، كان هناك ٥٦٧ خطا هاتفيا رئيسيا و ٢٦٥ هاتفا متنقلا و ٣١١ حاسوبا شخصيا لكل ١٠٠٠ شخص و ٦٠٧ موقعا للاستضافة على الإنترنت لكل ١٠٠٠ شخص. وخلافا لذلك، فإن الأرقام المناظرة في البلدان المنخفضة الدخل تبلغ ٣٧ خطا رئيسيا و ٨ هواتف متنقلة و ٦ حواسيب شخصية و ٠,٣ مواقع للاستضافة على الإنترنت^(١): وعلاوة على ذلك، فإن هذه الاختلافات في تكنولوجيا المعلومات ليست قائمة بالنسبة لمستوى الدخل فحسب، بل أيضا بالنسبة لمستوى التنمية البشرية، حيث تتفوق البلدان التي تحتل مرتبة متقدمة في الرقم القياسي للتنمية البشرية في استخدام تكنولوجيا المعلومات بالمقارنة بالبلدان التي تحتل مراتب متأخرة من التنمية البشرية^(٢).

٢٣ - وما زال التأثير الكامل لثورة تكنولوجيا المعلومات على الفقر، وهو المشكلة الأساسية في البلدان النامية، غير

(١) البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية لعام ٢٠٠٠، الجدولان ١٠-٥ و ١١-٥.

متنوعة من الصناعات يمكن أن تختفي برمتها. ويصح هذا الأمر بصفة خاصة بالنسبة للعمال غير المهرة، فضلا عن أولئك الذين يتعذر عليهم التدريب من جديد لاستيفاء الشروط التي تتطلبها الأنواع الجديدة من فرص العمل الناشئة. وإضافة إلى ذلك، ففي البلدان التي توشك ثورة تكنولوجيا المعلومات، على الثبوت، قد تنبثق موجة جديدة من "استنزاف الأدمغة" بهجرة أعداد كبيرة من ذوي الخبرات في مجال تكنولوجيا المعلومات إلى بلدان أكثر تقدما من الناحية الاقتصادية بحثا عن فرص أفضل وأرباح أعلى. وقد تترتب على هذه المسألة مضاعفات خطيرة تؤثر في قدرات هذه الدول النامية على إدماج نظامها الإنتاجي الواسع في الاقتصاد العالمي القائم على المعلومات.

٢٨ - وفي البلدان التي ولجت عصر المعلومات (أو التي تشرع على الأقل في ذلك)، تتعاظم المخاوف إزاء الأثر السلبي الذي تخلفه تكنولوجيا المعلومات. وتشمل هذه المخاوف الآثار الصحية المحتملة من جراء التعرض لأشعة شاشات الحواسيب والتلفزيون والأشعة غير المتأينة التي تبثها أجهزة الهاتف الخليوية وهوائيات شبكات التوزيع في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية. كما يتزايد القلق إزاء عملية التخلص من النفايات الخطرة الناجمة عن تصنيع معدات تكنولوجيا المعلومات، وإزاء إدارة النفايات الصلبة (المعدات والمكونات القديمة الطراز، على سبيل المثال). وإضافة إلى ذلك، ففيما لو أصبحت الوعود الاقتصادية التي تبشر بها تكنولوجيا المعلومات حقيقة في جميع أنحاء العالم النامي، فإن الأثر المتصاعد الذي تخلفه الزيادة في النشاط الاقتصادي العالمي يمكن أن تكون له آثار جسيمة الضرر على البيئة في العالم أجمع. ولا يدعو هذا الاحتمال إلى تقييد النمو الاقتصادي ولا بالطبع إلى إبطاء خطى العولمة وتقدم ثورة تكنولوجيا المعلومات مجد ذاتها، بل هو بالأحرى يدعو إلى انتهاج سياسات بيئية احتراسية واعية.

والمعتادين على العمل، القادرين على انتهاز الفرص التي تقدمها ثورة تكنولوجيا المعلومات. ويستدعي هذا سياسات وطنية ودولية، فضلا عن الأموال وسواها من الموارد، تنشئ ما يلزم من مرافق في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية وسائر الهياكل الأساسية وتحافظ عليها. ونظرا للفقير الذي يسود العديد من البلدان النامية، تشكل التكاليف التي يستتبعها هذا الأمر ضغطا كبيرا على قدرتها على استغلال الفرص الجديدة.

٢٦ - وحتى حين تتوفر الهياكل الأساسي اللازمة، فإن استغلال تكنولوجيا المعلومات بطريقة مثمرة يعتمد على عدد من العوامل الأخرى، منها وجود مستويات مناسبة من التعليم والدخل وسياسات داعمة. إن خلق الظروف المناسبة لاستيعاب المعارف ذات الصلة وتكييفها وتطبيقها في مجال الإنتاج والحياة الاجتماعية بطريقة تحدث أثرا إيجابيا ويمكن إدامتها يتطلب حدا أدنى معيناً من التعليم وعدد المتعلمين. وبذا، يجب اعتبار معالجة مشكلة الأمية المزمدة شرطا مهما مسبقا لوضع ما تحتزنه تكنولوجيا المعلومات من إمكانيات موضع التطبيق. وبفعل شدة انخفاض الدخل لدى عامة السكان في معظم البلدان النامية، وافتقار كتلة كبيرة منهم للوسائل الملائمة لتطبيق هذه التكنولوجيات، سيبقى استخدام تكنولوجيا المعلومات محدودا. وفي مثل هذه الظروف، يتعذر تحقيق ما ينطوي عليه تطوير تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها من إمكانيات تفضي إلى ضمان التنمية الاقتصادية والمساعدة على التكامل الاجتماعي.

٢٧ - وحتى البلدان النامية التي أفادت من تكنولوجيا المعلومات تسودها مخاوف إزاء أثر هذه التكنولوجيا في حجم العمالة ونمطها. وفي حين أن إنتاج سلع وخدمات جديدة يولد وظائف جديدة، يتطلب هذا النوع من الوظائف قوة عاملة ذات مهارات رفيعة المستوى إلى حد بعيد، وعلاوة على ذلك، فإن أنواعا من الوظائف في طائفة

الاستقصائية للتجارة والاستثمار، والتقارير المتعلقة بالحصائل الزراعية. وفي هذا المضمار، ما زال عاملا السرعة والدقة الميزتين الرئيسيتين لتطبيق تكنولوجيا المعلومات. كما يتضح ذلك في الإعدادات للمعاملات الكبيرة الكمية والإبلاغ عنها دوريا، وهي التي تشمل، على سبيل المثال، إدارة تحصيل الضرائب، وتسجيل المركبات، وإدارة الموظفين، وإدارة الأعمال المصرفية والمحاسبة ومراجعة الحسابات. وبهذه الطريقة تستطيع المنظمات سواء كانت عامة أو خاصة، خفض التكاليف وتسريع عجلة العمل، والتخلي عن الموظفين لاستخدامهم استخداما أكثر إنتاجية، كما يزداد استخدام تكنولوجيا المعلومات في مجال تشغيل المكاتب آليا، إذ إنه يسرع من عملية اتخاذ القرارات التنظيمية من خلال تجهيز الكلمات إلكترونيا والبريد الإلكتروني بين مختلف إدارات منظمة ما ووحداتها.

٣٢ - أما التطبيق الرئيسي الثاني من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات، وهو مساعدة مديري الشركات ومدراء القطاع الحكومي على تحسين قدرتهم الإدارية عبر تحسين عمليتي التوجيه والتخطيط، فهو يتسم بالأهمية أيضا في بعض البلدان الآسيوية. ولذلك يزداد حاليا، على سبيل المثال، استخدام تكنولوجيا المعلومات في التخطيط للقرارات عن طريق صنع نماذج حاسوبية تزود المدراء بإطار مختبري تجريبي. وتوجد هذه التطبيقات لتكنولوجيا المعلومات غالبا في صنع وتنقيح النماذج المعدة لتخطيط الاقتصاد الكلي على المستوى الوطني والقطاعي والإقليمي، فضلا عن النماذج المتعلقة باتخاذ القرارات في حقل الاستثمار.

٣٣ - وفي بعض البلدان النامية، بدأت تكنولوجيا المعلومات تؤدي دورا في تقييم البيئة وإدارتها، مثل الرصد من بعد للأوساط والنظم البيئية لإتاحة المجال أمام الكشف المبكر عن الأحداث التي تنطوي على أخطار، بحيث يتم التصدي لها في الوقت المناسب. ويتزايد استخدام نظم

جيم - إنتاج تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها في البلدان النامية

٢٩ - يتباين إنتاج تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها فيما بين البلدان النامية تبانيا كبيرا، فثمة قلة منها متطورة جد التطور في استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية إنتاج السلع والخدمات بصفة عامة، في حين أن هناك بلدانا أخرى متطورة في إنتاج منتجات تكنولوجيا المعلومات وخدماتها المتخصصة. غير أن العديد من البلدان النامية الأخرى ما زال متخلفا في كلا المجالين. وهكذا، يوجد "حد فاصل رقمي" يزداد اتساعا فيما بين البلدان النامية، كما يزداد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة.

٣٠ - وبصفة عامة يشكل استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات صورة تتجلى فيها المراحل التي بلغتها بعض البلدان في تطورها الاقتصادي والاجتماعي. ويتضح من الدراسات الاستقصائية التي اضطلع بها مركز التنمية لآسيا والمحيط الهادئ أن تطبيق تكنولوجيا المعلومات في البلدان الآسيوية النامية التي تفرض فيها هذه التكنولوجيا سيطرتها يجري بشكل أساسي في وظائف رئيسية ثلاث تضطلع بها المنظمات العامة والخاصة على السواء، هي: تقديم الخدمات المكتبية، والخدمات الإدارية، ونظام المشاركة العامة.

٣١ - والوظيفة الرئيسية الأولى لتطبيق تكنولوجيا المعلومات، وهي تقديم الخدمات المكتبية الرامية إلى تعميم النظام والتوقيت المناسب في الأعمال الروتينية، يمكن أن تؤدي إلى تحسن كبير في إنتاجية العمل المكتبي. ويتضح هذا الأمر في التصنيفات الإحصائية التي توضع من أجل مختلف الاستعمالات، مثل التعداد السكاني، والدراسات الاستقصائية عن الماشية، وقواعد بيانات الشركات، والدراسات الاستقصائية لأسعار المستهلكين، والدراسات الاستقصائية لدخل الأسر المعيشية وإنفاقها، والدراسات

٣٦ - ومما يبقى أيضا الطلب على استخدام تكنولوجيا المعلومات استخداما مقيدا المستويات المنخفضة جدا من دخل شريحة كبيرة من الناس في البلدان النامية. وهذا الأمر يضيق من نطاق انتشار المعرفة ومن إمكانية حدوث تحول في الإنتاج والإدارة وتقديم الخدمات. مما يكفي لتحقيق تغيير فعلي في التنمية الاقتصادية وتحسن مستمر في نوعية معيشة الناس المحرومين اقتصاديا. وبالتالي فإنه من الحيوي وضع قدرات تكنولوجيا المعلومات الهادفة إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضمن إشكالية التنمية الشاملة. ومن الواضح أن النجاح في التصدي لمشكلة الأمية المتفشية هو شرط أساسي لاستخدام قدرات تكنولوجيا المعلومات في البلدان النامية استخداما كاملا.

٣٧ - ومع ذلك، فإنه بإمكان الحكومات أن تعالج بصورة مباشرة اختناقات العرض: وينبغي لمؤسسات تكنولوجيا المعلومات أن تتمكن بسهولة من حشد الموارد وأن تتاح لها مجموعة متنوعة من البنى الأساسية الضرورية لنموها. ويستوجب الحصول على الموارد المالية القدرة على الاستفادة من رؤوس أموال المضاربات الاستثمارية وأسواق رأس المال، والديون المصرفية. وبالنسبة للبلدان النامية، تكون هذه الموارد أحيانا متاحة في الخارج قبل أن تترسخ بها الأسواق المالية الداخلية. وحيثما وجدت قيود شديدة في مراقبة التبادل، فقد يلزم وجود نظام للعمليات يتسم بانفتاح أكبر لكي يتسنى لمؤسسات تكنولوجيا المعلومات أن تحصل على الأموال الموجودة بالخارج.

حالة الهند

الهند مثال بارز على بلد نمت فيه صناعة البرمجيات نموا هائلا، خاصة خلال العقد الماضي. وقد وُفقت الهند في إنتاج خدمات تكنولوجيا المعلومات، لا سيما في إيجاد

المعلومات الجغرافية لإدارة الموارد الطبيعية مثل الغابات والأراضي والمياه.

٣٤ - والمجال الرئيسي الثالث لتطبيق تكنولوجيا المعلومات - الكشف عن المعلومات العامة والمشاركة فيها - أقل حدوثا، فهو مجال تخضع فيه معظم الحكومات لضغط عام متعاظم من الداخل والخارج كي تسمح بمستوى أعلى من الانفتاح. والبلدان النامية، وبخاصة تلك التي تعتمد على الدعم الآتي من المساعدة الإنمائية الرسمية تتعرض غالبا لضغوط واشتراطات تحثها على سلوك درب يتسم بدرجة أعلى من الشفافية والمساءلة المشتملتين على مزيد من الحرية في الاطلاع على المعلومات الحكومية على المستويين الوطني والمحلي وذلك عن طريق إقامة مرافق تكنولوجيا المعلومات واستخدامها. ويبدو أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في الانتخابات الوطنية التي أجريت مؤخرا في بعض البلدان النامية قد عزز سلطة الناخبين الجماعية، إذ مكنتهم من المشاركة في الانتخابات على نطاق أوسع في مناطق الحضر والريف على السواء، وجعل العملية الانتخابية أكثر شفافية وأقل عرضة للتلاعب، سيما في حساب مجموع أصوات المقترعين.

دال - توقعات التنمية وسياساتها

٣٥ - تُبرز التجربة الهندية (انظر الإطار) أهمية التفريق بين إنتاج تكنولوجيا المعلومات واستهلاكها، خاصة في مجال البرمجيات. ولا يحتمل أن تستطيع الحكومات بسهولة معالجة قيود الطلب إذ أن استهلاك تكنولوجيا المعلومات يسير بصورة نموذجية وفق استخدامه في ميدان الصناعة. وبما أن استثمارات تكنولوجيا المعلومات في الصناعات المترسخة تعتبر مرجحة على نحو متزايد وبالنظر إلى ارتفاع الدخول الحقيقية، فإنه من الممكن توقع ارتفاع الطلب على تكنولوجيا المعلومات.

بصورة أكبر؛ ومن المحتمل أن تصبح السوق الدولية لبرمجيات التطبيقات الأساسية سوقا تنافسية، وربما غدت بلدان نامية أخرى قادرة على المنافسة بصورة ناجحة من خلال انخفاض الأجر.

٣٨ - ويستوجب إدماج مجال الحواسيب مع الاتصالات أيضا إرساء شبكة متينة للاتصالات السلكية واللاسلكية. وفي بعض البلدان النامية الناجحة، حيث كان هذا القطاع إلى حد كبير تحت رقابة القطاع العام أو هيمنته، شرع في التحول إلى القطاع الخاص ورفع القيود لتيسير تعبئة الاستثمارات الهائلة المطلوبة. وكثيرا ما تكون عملية رفع القيود والتحول إلى القطاع الخاص قضيتين مثيرتين للجدل السياسي، وقد تستغرق هذه العملية بعض الوقت لكي تنفذ، مما يؤدي إلى تأخر عملية النمو السريعة والواسعة النطاق التي تقودها تكنولوجيا المعلومات.

٣٩ - وتثير ثورة تكنولوجيا المعلومات احتياجات جديدة يتعين على البلدان النامية تلبيتها. وتقر اللجنة بأن المسؤولية الرئيسية عن دخول بلد ما، بشكل فعال وفي الوقت المناسب، في عصر المعلومات والتطور داخله هي مسؤولية منوطة بالحكومات الوطنية. ومع ذلك، ينبغي مساعدة البلدان النامية فيما تبذله من جهود في هذا المجال. ويتيح ما يلي طائفة واسعة من الاستراتيجيات والسياسات التي ينبغي اعتمادها لتسريع إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة، وخاصة من أجل تعزيز إرساء وتدبير واستخدام تكنولوجيا المعلومات وما يصاحبها من تطبيقات على صعيد الشركات والصعيدين المحلي والوطني.

١ - توصيات للقيام بإجراءات وطنية

٤٠ - ينبغي للحكومات أن تصوغ استراتيجيات وطنية من أجل إيجاد أو تعزيز البنى الأساسية للمعلومات والجانب

صناعة لتصدير البرمجيات. وتكتسي التجربة الهندية أهميتها من حيث أنها تثير تساؤلات عن الظروف الخاصة بهذا البلد التي يسرت نمو صناعة البرمجيات، والتي يمكن أو ربما لا يمكن استنساخها في بلدان نامية أخرى. وتشمل هذه الظروف دور التعليم التقني ودعم البحث، وقدرة أعداد كبيرة من المبرمجين على كتابة البرمجيات بفصاحة باللغة الانكليزية، فضلا عن وجود جالية هندية ذات تعليم مهني في الولايات المتحدة الأمريكية. ويمكن ألا تقل هذه العوامل أهمية عن سياسة واستثمارات الحكومة الداعمة في البنى الأساسية الهادفة إلى نمو تجارة البرمجيات.

وخلال السنوات الأولى، بدأت صناعة البرمجيات في الهند تدر إيرادات ضخمة من التصدير دون وجود دعم كبير من الحكومة. ولم يقدم الدعم الضريبي إلا بعد أن اكتسبت تجارة البرمجيات قوتها، وخففت القيود المفروضة على إيجاد الموارد داخل البلد وخارجه.

وقد حدثت طفرة البرمجيات في الهند بسبب الإنتاج، لا لكونها أحد الأنشطة الاستهلاكية. ومع ذلك، بدأ أخيرا يتضح تعزيز استهلاك البرمجيات، وذلك راجع بصورة جزئية إلى تنمية البنى الأساسية وعملية تحرير الاتصالات السلكية واللاسلكية اللتين بدأتا مؤخرا في عام ١٩٩٩.

فهل يمكن استنساخ تجربة الهند في قطاع البرمجيات في غيرها من البلدان؟ بينما تستمد الهند قوتها من نبع لا ينضب من المهندسين المتدربين، فإن قدرا كبيرا من البرمجيات التي تنتجها يتألف من الخدمات وليس من المنتجات، ويتميز بتدني قيمته، ويكتبه فييون لم يتلقوا تدريبا رفيع المستوى. ومن المحتمل أيضا تناقص العائدات الحدية فيما يتعلق بقدرة مهندسي البرمجيات الهنود على الكتابة باللغة الانكليزية. وغدت شركات هندية تحقق نجاحا أكبر ترتقي سلم النوعية من خلال إنتاج برمجيات متخصصة

الإنتاجي لتكنولوجيا المعلومات في جميع قطاعات الاقتصاد. وينبغي لهذه الاستراتيجيات أن تكون قائمة على شراكة واسعة وفعالة بين الحكومات المركزية والمحلية والجامعات والنظام التعليمي بصورة عامة، فضلا عن القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

٤١ - وينبغي للحكومات أن تبذل قصارى الجهود من أجل تهيئة بيئة لتكنولوجيا المعلومات، تتسم بإصلاحات متسقة لمجال الاتصالات السلكية واللاسلكية وسياسات إعلامية منسجمة؛ وبوجود قوانين تحمي الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية، ووجود أسواق لتكنولوجيا المعلومات تكون مفتوحة ومحكمة التنظيم؛ ووجود مؤسسات فعالة للتنظيم ووضع المعايير.

٤٢ - وينبغي للحكومات أن تولي اهتماما كبيرا ببناء القدرات البشرية بصورة عامة، وتكوين رأس المال البشري الأساسي من أجل عصر تكنولوجيا المعلومات بصورة خاصة. وهكذا، وحتى في مرحلة مبكرة من التنمية، ينبغي للحكومات أن تبحث عن سبل ووسائل تحسّن نظمها التعليمية من أجل تيسير استخدام التقنيات الجديدة في عملية التدريس.

٤٣ - وينبغي إيجاد السبل والوسائل، بما فيها الحوافز والمثبطات، الكفيلة بأن تتاح فعلا سبل الوصول إلى مرافق تكنولوجيا المعلومات على نطاق واسع وبصورة عامة، حتى يتسنى تقليل الفوارق الموجودة بين المناطق الحضرية والريفية وداخل هذه المناطق. وينبغي السعي أيضا إلى إيجاد الخيارات القليلة التكاليف التي توسع من نطاق البنى الأساسية العالمية لمعلومات لكي تشمل المناطق الريفية والحضرية التي تفتقر إليها.

٤٤ - ولاشك أن البلدان التي تنجح في بلوغ هذه الأهداف ستستفيد من حيث العمالة الشاملة، بالنظر إلى أن

قطاع إنتاج البرمجيات يوجد بصورة مباشرة فرص العمل. وسيكون من شأن إدخال تكنولوجيا المعلومات في خطوط الإنتاج الثابتة أن يفضي في بادئ الأمر إلى خفض الطلب على العمالة. ومع ذلك، وبينما يتزايد استهلاك البرمجيات وتحقق المؤسسات مكاسب من حيث الإنتاجية وزيادة في قدرتها التنافسية، فإن النمو المصاحب لذلك سيؤدي بدوره، لو استمر، إلى طلب أكبر على الأيدي العاملة. وفي مثل هذه الحالات، بقدر ما تتحقق مكاسب الإنتاجية بسرعة، بقدر ما يكون استيعاب العمالة أسرع.

٢ - توصيات للقيام بإجراءات دولية

٤٥ - أكدت الجمعية العامة في قرارها ٢٣١/٥٤ على أهمية تيسير الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمعارف المتصلة بذلك ونقلها، لا سيما إلى البلدان النامية، بشروط مواتية. كما أكدت على ضرورة احتواء برامج بناء القدرات الإقليمية والوطنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، واللجان الإقليمية، وصناديق الأمم المتحدة، وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، على عنصر قوي يستهدف مساعدة البلدان النامية في مجال تكنولوجيا المعلومات.

٤٦ - وأكد الأمين العام في تقريره الذي أعده لجمعية الأمم المتحدة للألفية (A/54/2000) على أهمية سد الثغرات في تكنولوجيا المعلومات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وأعلن عن إنشاء شبكة صحية للبلدان النامية ودائرة لتكنولوجيا المعلومات تابعة للأمم المتحدة تهدف إلى التركيز على تدريب الفئات في البلدان النامية على أوجه استخدام تكنولوجيا المعلومات وما تتيحه من فرص.

٤٧ - هذا وستسهل أيضا أعمال الأمم المتحدة هذه، ما أن تنفذ بإحكام، الاتصال الإلكتروني من خلال ضمان اتساق أكبر بين البلدان فيما يتعلق بأنظمة الدعم القانوني التي يمكن مع ذلك أن تقيّد التجارة الإلكترونية في البلدان النامية.

ذلك توفير الدعم من أجل تحرير قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية؛ والعمل على أن يكون تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات ذا قاعدة واسعة وفعالاً في مساعدة الفقراء وغيرهم من الفئات المحرومة في المجتمع.

٥٠ - وإجمالاً، ينبغي أن تشمل الجهود التي تبذلها هيئات الأمم المتحدة ويذلها المانحون الثنائيون تقديم المساعدة إلى البلدان النامية في المجالات التالية:

(أ) إيجاد سبل واسعة ومتكافئة للحصول على خدمات الاتصال وخدمات المعلومات من خلال التعجيل بإقامة بنية تحتية وطنية للمعلومات وإدماجها في شبكات الاتصال والمعلومات الدولية؛

(ب) القيام بتحسينات في عمل القطاعات الأساسية للاقتصاد وقدرتها التنافسية من خلال تطبيق أوسع لتكنولوجيا المعلومات في تصميم السلع والخدمات وإنتاجها وتوزيعها؛

(ج) استخدام تكنولوجيا المعلومات للمساعدة على حل مصاعب التنمية البشرية والاقتصادية الأكثر إلحاحاً في مجالات من بينها التعليم والصحة وتخفيف حدة الفقر وتحقيق التنمية الريفية؛

(د) وضع حلول - وليس فحسب أنماط عامة - تراعي خصوصية الأقطار، من أجل استراتيجيات الاتصالات السلكية واللاسلكية والمعلومات؛

(هـ) الاهتمام ليس فقط بالتكنولوجيا بل بنظم المعلومات التي تولي بصورة متكاملة اعتباراً للسياق الشامل للبيانات والتكنولوجيا والناس والسياسات والعمليات والمؤسسات والبنية التحتية؛

ويستند معظم الصفقات العابرة للحدود إلى هيكل قانوني يحدد الولاية الإقليمية من أجل حل المنازعات. ومع ذلك فإنه من الأصعب تحديد الولاية الإقليمية بالنسبة للصفقات التي تتم عن طريق شبكة الإنترنت، وسيتعين بالتالي تحديدها من جديد. وينبغي على سبيل المثال توسيع قانون العقود مع توفير الحماية من تدليس الغير. وتخضع حالياً عمليات التسجيل في مجال الإنترنت إلى ممارسات تقييدية تؤدي في بعض الأحيان إلى تعقيد سبل الوصول إلى الأسواق. وينبغي باستمرار إعادة تقييم القوانين التي تتناول حماية الملكية الفكرية إذ أن صفقات التجارة الإلكترونية في تزايد. ويثير فرض الضرائب على هذه الصفقات قضايا الإنفاذ التي تتميز بصعوبة خاصة؛ وبالتالي فإن التعاون بين الحكومات سيكون أمراً أساسياً من أجل وضع نظام ضريبي موثوق ينظم مجال التجارة الإلكترونية.

٤٨ - وفي مجمل هذه المجالات، يمكن للأمم المتحدة أن تساعد على الشروع في النقاش وتكثيفه وتوسيع نطاقه. وفي المجال المقترن بذلك لوضع المقاييس والمعايير التقنية الموحدة للطريقة التي توضع فيها هذه التكنولوجيات وتشغل، فإنه بوسع الرابطات الصناعية داخل قطاع تكنولوجيا المعلومات أن تكون هي الجهة المبادرة بذلك. ويبدو أن تدخل الأمم المتحدة هنا مطلوب بدرجة أقل.

٤٩ - ويمكن لأعمال الأمم المتحدة أن تساعد على بناء القدرة التنافسية لمنتجات البرمجيات الداخلية في البلدان النامية عن طريق تركيز الاهتمام بالحاجة إلى بناء القدرات المؤسسية وبناء البنية التحتية. ومن الضروري إيجاد خزان من الموظفين المهرة من خلال القيام باستثمارات في معاهد الهندسة ومؤسسات التدريب في ميدان البرمجيات؛ والعمل على أن تتحدد وتعالج بسرعة الأزمت المتعلقة بالبنية التحتية؛ وتيسير التطابق فيما بين استخدام الحواسيب والاتصالات، بما في

المجلس الاقتصادي والاجتماعي، للنظر فيه. وطلب المجلس، في قراره ١٩٩٩/٦٧ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، بصورة خاصة إلى اللجنة أن تتعاون في إعداد مشروع النص هذا. وقد أطلعت اللجنة أثناء دورتها الثانية في أوائل نيسان/أبريل من قبل الأمانة العامة عن التقدم المحرز حتى الآن في إعداد مشروع نص الأمين العام، الذي كان حينئذ في مرحلة جد مبكرة.

٥٢ - وقد تناولت اللجنة في مداولها مجموعة متنوعة من القضايا المتعلقة بالعرض من وجود استراتيجية فعالة والدفع بها ومضمونها. ومن أجل صياغة مجموعة من التعليقات التي سينظر فيها الأمين العام، أنشأت اللجنة فريقاً عاملاً اجتمع في دورة منفصلة لمدة يوم واحد ونصف أثناء الأسبوع المخصص لتلك الدورة.

٥٣ - وأقرت اللجنة بأنه من أجل أن تستجيب استراتيجية إنمائية دولية جديدة لاحتياجات العقد الجديد، يتعين أن تكون استراتيجية شاملة ومتوازنة. كما يجب أن تكون مرنة بما فيه الكفاية لتعكس مختلف القيود والفرص للبلدان التي توجد في ظروف جد مختلفة وفي مراحل متباينة من تنميتها. ومع ذلك، ولكي تؤدي استراتيجية إنمائية جديدة إلى تعبئة الدعم السياسي واستدامته من أجل إطار فعال للعمل، على الصعيدين الوطني والدولي، يتعين أن تتميز بزخم واضح ومقنع. ويجب كذلك أن تصاغ بحيث يسهل رصدها وتقييمها، وذلك من أجل إمكانية قياس التقدم المحرز، وحيثما كان التقدم ناقصاً، يمكن تحديد الحاجات إلى التغيير وإلى أعمال إضافية تتجاوز ما هو وارد في الاستراتيجية المتفق عليها.

(و) بناء القدرات البشرية والتنظيمية من أجل الاستخدام المثمر لتكنولوجيات المعلومات التي لا تفضي فحسب إلى زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات عن طريق الاقتصاد، بل أيضاً تأخذ في الاعتبار المساواة بين الجنسين والحاجة إلى المساعدة على ضمان تمكين المرأة في الفضاء الإلكتروني؛

(ز) وضع خيارات قليلة التكاليف توسع من نطاق البنية التحتية العالمية للمعلومات لتشمل المناطق الريفية والحضرية التي تفتقر إليها؛

(ح) القيام فعلاً باستكشاف سبل ووسائل تمكين أقل البلدان نمواً من المشاركة على نطاق واسع في ثورة تكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك تطوير التعليم عن بعد، وحماية تراثها الثقافي وتعزيزه، وتعزيز التعليم الأساسي والتقني وتوسيع نطاقه، وبناء القدرات العلمية.

الفصل الثالث

نحو استراتيجية إنمائية دولية للعقد الأول من الألفية الجديدة

٥١ - دخلت الأمم المتحدة في عملية لوضع استراتيجية إنمائية دولية للعقد الأول من القرن الجديد. فقد طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٠٦/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ إلى الأمين العام أن يقوم، بالتشاور مع جميع الأجهزة والمؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما لجنة السياسات الإنمائية، بتقديم مشروع نص لاستراتيجية إنمائية دولية للعقد الأول من الألفية الجديدة إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين، من خلال

كامل من خلال استعراض شامل لما بُذل من جهود قبل عقود الأمم المتحدة الإنمائية، وما تحقق وما لم يتحقق. واقترحت اللجنة بشدة ضرورة استعراض التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسات المرتبطة بها، بما أنها أثرت على الإنجازات وعلى الأهداف والمقاصد للاستراتيجية الإنمائية الدولية السابقة، ليس فحسب بالنسبة للبلدان النامية، أفرادا وجماعات، بل أيضا بالنسبة للبلدان متقدمة النمو وبالنسبة للنظام الاقتصادي الدولي بصورة عامة. وبدون وجود التوازن، فإن تحليل إخفاقات وعيوب الاستراتيجيات المعتمدة للعقود الإنمائية السابقة، والإمكانات والقيود فضلا عن الأهداف والتعهدات بالنسبة للمستقبل، سيكون تحليلا ناقصا بشكل جسيم. وعلاوة على ذلك، لا يمكن لهذا الاستعراض أو للاستراتيجية الجديدة أن تعكس الطابع الدولي للتعهدات اللازمة لاعتماد استراتيجية فعالة^(٥).

٥٦ - ورحبت اللجنة بالنهج المتبع في إعداد مشروع نص الأمين العام عن استراتيجية جديدة، ولا سيما استناده بشدة إلى الاستراتيجيات والتعهدات وبرامج العمل لمؤتمرات الأمم المتحدة التي عُقدت أثناء التسعينات وإلى كل عملية تحليل أعدت عن التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذها. وعلى نحو مماثل، ستنجح خطة التنمية لعام ١٩٩٧ (قرار الجمعية العامة ٥١/٢٤٠، المرفق) والتقرير الأخير للأمين العام الذي أُعد من أجل جمعية الألفية للأمم المتحدة (A/54/2000) توجيهات مفيدة بشأن هيكل ومضمون استراتيجية إنمائية دولية لعقد التنمية الجديد.

٥٧ - ولقد كان تحديد الأهداف اللازم إنجازها، والأداء في مجال السياسات العامة، موضوعا رئيسيا في مؤتمرات الأمم المتحدة واجتماعات القمة العالمية التي عقدت في التسعينات.

(٥) أشارت اللجنة إلى أن هذا الأمر كان نقطة هامة ينبغي إبرازها أيضا بالنسبة للاستعدادات الخاصة بمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعنى بأقل البلدان نموا.

٥٤ - وأثناء صياغة مقترحات لاستراتيجية إنمائية دولية جديدة، أبرزت اللجنة أثناء مداولاتها العبر المكتسبة والتوصيات الصادرة أثناء عمل اللجنة بشأن مهام وقضايا أخرى، أثناء الدورة الحالية والدورات السابقة على حد سواء. فعلى سبيل المثال، ركز بحث اللجنة عن المبادئ والمعايير وتطبيقها فيما يتعلق بتحديد البلدان التي يتعين اعتبارها من أقل البلدان نموا، اهتمام اللجنة بشأن تحديد الخصائص والعقبات الهيكلية لتلك البلدان النامية التي كانت ولا تزال مهمشة في مسار عملية التنمية والعولة، وفي صراعها الطويل الأمد لمكافحة الجوع والفقر. كما أبرزت اللجنة أثناء إعداد تعليقاتها عن الاستراتيجية الإنمائية الدولية الجديدة مساهمات لجنة التخطيط الإنمائي السابقة أثناء دورتها الخامسة والعشرين^(٣) في صياغة الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد التسعينات وأبرزت التقارير والتوصيات الأخرى لتلك اللجنة ذات الصلة بمشاكل اليوم. ولسوء الحظ، لم تتمكن اللجنة مع ذلك، ضمن الوقت المخصص لذلك الاجتماع، من ترتيب هذه الوثائق بصورة كاملة ومناقشتها مناقشة جماعية والتوصل إلى توافق في الآراء بشأنها^(٤).

٥٥ - وأكدت اللجنة على الحاجة إلى أن يستوثق من أن صياغة استراتيجية إنمائية دولية جديدة تكون عن اطلاع (٣) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٨٩، الملحق رقم ١١.

(٤) تشير اللجنة إلى أن هذه الوثائق قد تكون ذات قيمة ما في الإعداد الموضوعي لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعنى بأقل البلدان نموا، بما في ذلك الإشارة إلى المواضيع الأربعة التي تدعو إلى تناولها اللجنة في موضوع الاستراتيجية الإنمائية الدولية للتسعينات: تسريع النمو الاقتصادي، واهتمام أكبر بالتنمية البشرية، والحد من عدد الناس الذين يعيشون في فقر مدقع، ومنع تزايد تدهور البيئة الطبيعية.

المتصلة بالشفافية والمساءلة. فبدون مساءلة فعالة، ستصبح التنمية، في توحيها للابتكار والنمو، والحصول على حصة من السوق، وأرباحها، تغدو التنمية عرضة لأن تصبح غير منصفة وغير متوازنة ومن ثم غير مستدامة اجتماعيا واقتصاديا في خاتمة المطاف.

٦٠ - وللحكومات دور مهم في تحديد "قواعد اللعبة"، وهو رصد التقيد بتلك القواعد وكفالة استكمالها وتغييرها عند الاقتضاء لكي تكون فعالة. وعلاوة على ذلك، فإن هذا لا ينطبق على مستوى فرادى البلدان فحسب، ولكن الأهم أيضا أنه ينطبق بالنسبة للحكم السليم ورصد النظام العالمي. ويعد إنشاء المؤسسات ووضع الإجراءات اللازمة على الصعيدين الوطني والدولي لكفالة فعالية المساءلة بالنسبة لكل من القطاعين العام والخاص مهمة شديدة الوطأة، ولا تكتمل بالمرّة. وتشير اللجنة إلى أن عملية إعداد استراتيجية إنمائية دولية للعقد المقبل ستتيح فرصة لاستعراض بحثي لكفاءة الترتيبات المؤسسية لتنفيذ الاستراتيجية ومدى كفايتها.

٦١ - وختاما تود اللجنة تؤكد أهمية مراعاة الصلة بين السلام والتنمية. ولقد شهد عقد التسعينات تصعيدا للصراعات الداخلية والإقليمية المسلحة، فضلا عن التوترات الاجتماعية في البلدان النامية. وقد أدى هذا إلى دمار وتدهور اقتصادات البلدان المتأثرة، ومعيشة سكانها بصورة مأساوية. وأدى هذا أيضا إلى زيادة تخصيص الموارد المقدمة من المانحين لتسوية الصراعات ولأغراض المعونة الإنسانية، بينما انخفض الدعم المقدم من المانحين لأغراض التنمية انخفاضاً كبيراً عن مستوياته المنخفضة الآن بالفعل. وفي السنوات المقبلة سيلزم بذل مزيد من الجهود لدرء الصراعات. ويعد السلام عنصراً حاسماً في تحقيق التنمية.

وسوف ترحب اللجنة بالأهداف التي ستوضع أيضا في سياق استراتيجية إنمائية دولية جديدة. وتحت اللجنة أن يتم هذا مع الإشارة إلى ما هو متوفر حاليا من تحليل فني دقيق للهيكل الاقتصادي والاجتماعية واتجاهات وزخم من أجل التغيير، وفي إطار التوقعات والطموحات الواقعية المتصلة بقرارات السياسات العامة وتنفيذها. وتشدد اللجنة أيضا على أن كثيرا من الأعمال المتعلقة بتحديد الأهداف للعقود الإنمائية السابقة، لم تساندها التزامات كافية تتعلق بالسياسات العامة، بحيث توفر المصدقية والثقة للاستراتيجيات والأهداف المعلنة. ولا يفيد تحديد الأهداف على هذا النحو، بل والأسوأ من هذا أنه لا يوفر أساسا مفيدا لقيام البلدان النامية ذاتها برصد الأداء من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحسين سبل كسب العيش أو لوضع وتنفيذ سياسات داعمة للتجارة والمعونة في البلدان الصناعية^(أ).

٥٨ - وتذكر اللجنة أن إعداد استراتيجية إنمائية دولية فعالة يتطلب تحديد أوجه الضعف والتحيز في النظام العالمي ومعالجتها. وفي هذه الآونة، وبينما يمتد نطاق العولمة بسرعة ويزداد عمقا، فإن من المهم خاصة أن تجد البلدان النامية بيئة دولية داعمة تستطيع فيها تنمية اقتصاداتها واستخداماتها^(ب) وقد أبرزت اللجنة قبل ذلك، ضرورة تحسين الهيكل المالي الدولي ودعت إلى إنشاء منظمة مالية عالمية توفر التوجيه والإشراف والرصد عامة للمعايير الدولية للمبادئ والممارسات السليمة للإدارة المالية الوطنية والإدارة المالية الدولية على السواء^(ج).

٥٩ - وقد شددت اللجنة على أن العمليات الديمقراطية عامة حاسمة من أجل التنمية المنصفة. وقد أدى الافتقار إلى سداد الحكم الوطني وسداد إدارة الشؤون المحلية، فضلا عن انعدام الشفافية والمساءلة إلى أن جعل توزيع مزايا التنمية أقل إنصافا بصورة متزايدة. ولكي يحدث النمو والتنمية بصورة سليمة ومستدامة، يجب على القطاع الخاص عامة، والشركات المتعددة الجنسية خاصة التصدي للتحديات

الفصل الرابع

استعراض قائمة أقل البلدان نموا

ألف - مقدمة

أيضا إجراء تحسينات في المعايير الأخرى لتحديد أقل البلدان نموا في ضوء توفر مؤشرات إحصائية أفضل.

٦٥ - ورحب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٩٩٩/٦٧ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ بتقرير اللجنة عن دورتها الأولى، وبالأراء الواردة فيه بشأن معايير تحديد أقل البلدان نموا والاعتراف بأن الضعف ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار صراحة في معايير تحديد أقل البلدان نموا. وطلب المجلس في القرار ذاته أن يبسر الأمين العام اجتماع فريق خبراء من أعضاء اللجنة في كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ٢٠٠٠ لتمكينهم من القيام بالاختبار التحليلي اللازم وإجراء عمليات محاكاة للمعايير المقترحة لتحديد مركز أقل البلدان نموا، ولا سيما مؤشر الضعف الاقتصادي. وطلب المجلس أيضا من اللجنة بناء على تقرير فريق الخبراء أن توصي حسب الاقتضاء بتنقيح معايير تحديد أقل البلدان نموا لكي ينظر فيها المجلس في أقرب وقت ممكن، بحيث لا يتجاوز ذلك الدورة الموضوعية للجنة لعام ٢٠٠٠، حتى يكتمل استعراض قائمة أقل البلدان نموا ويتخذ قرار بشأنها بحلول نهاية عام ٢٠٠٠.

٦٦ - وبناء على دعوة من الأمانة العامة، عقد اجتماع لفريق من الخبراء في باريس في الفترة من ٢٩ شباط/فبراير إلى ٢ آذار/مارس ٢٠٠٠. وأثناء مداوالات الفريق في الاجتماع الذي عقده لاختبار مؤشر الضعف الاقتصادي وإجراء محاكاة له، استعان بما أعدته الأمانة العامة من احصاءات وعمل منهجي. وقد أتيح تقرير اجتماع فريق الخبراء للجنة الجامعة لدى وصول أعضائها للاشتراك في دورتها الثانية التي عقدت في الفترة من ٣ إلى ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ في نيويورك، وخضع التقرير لمزيد من الاستعراض من جانب الفريق العامل التابع للجنة خلال هذه الدورة. وقد أرفق تقرير اجتماع فريق الخبراء، بصيغته المعدلة على هذا النحو بهذا التقرير بوصفه المرفق الأول.

٦٢ - عندما قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٩٩٨/٤٦ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨، أن يعيد تشكيل لجنة التخطيط الإنمائي، كلجنة للسياسات الإنمائية، فإنه أيضا كلف لجنة السياسات الإنمائية الجديدة أن تواصل إجراء الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لمركز أقل البلدان نموا (المرفق الأول، الفرع باء؛ الفقرة ٩)، على أن يعقد الاستعراض المقبل في عام ٢٠٠٠^(١).

٦٣ - وخلال الدورة التي عقدها لجنة التخطيط الإنمائي عام ١٩٩٧، أدرجت اللجنة في جدول أعمالها تحسين معايير تحديد أقل البلدان نموا ومدى جدوى مؤشر الضعف كعنصر في هذه المعايير. وقدمت لجنة التخطيط الإنمائي مساهمتها عن طريق فريق عامل في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، وفي الدورة التي عقدها اللجنة بعد ذلك في أيار/مايو ١٩٩٨، وفي اجتماع فريق للخبراء عقد في آذار/مارس ١٩٩٩.

٦٤ - وسلمت لجنة السياسات الإنمائية في تقريرها الأول عن دورتها المعقودة في نيسان/أبريل ١٩٩٩، بضرورة مراعاة الضعف على نحو واضح عند تحديد معايير أقل البلدان نموا^(٢). وأوضحت بقدر من التفصيل منهجيتها وإجراءاتها المقترحة لإجراء استعراض كل ثلاث سنوات، في عام ٢٠٠٠. وفي هذا الصدد، اقترحت اللجنة الاستعاضة بمؤشر الضعف الاقتصادي عن مؤشر التنوع الاقتصادي السابق كأحد معايير تحديد أقل البلدان نموا، والنظر بصفة خاصة في "بيانات الضعف"، التي يتعين أن يعدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن البلدان المؤهلة لرفع اسمها من القائمة أو التي تقترب من عتبة المعايير الكمية. واقترحت اللجنة

الصددمات الطبيعية ستنعكس أيضا في عدم استقرار الصادرات من السلع والخدمات.

٧٠ - وسلمت اللجنة بأن مؤشر الضعف الاقتصادي باعتباره معيارا أوليا سيحتاج إلى صقل تدريجي وأنه بسبب طبيعته التقريبية تكمله دراسات الحالة - بيانات الضعف - بالنسبة للبلدان التي حددت كمرشحة لإدراجها في قائمة أقل البلدان نمواً أو لرفعها من تلك القائمة. وفي الوقت ذاته قدم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بيانات من هذا القبيل، شملت معلومات تكميلية تتعلق بالمعايير المستخدمة لتحديد أقل البلدان نمواً.

٧١ - وقد قدمت اللجنة توصيات محددة لإجراء تحسينات تتعلق بمعايير آخرين وهما - مستوى دخل الفرد، ومستوى الموارد البشرية.

٧٢ - واقترحت اللجنة في حالة دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الاستعاضة عن متوسط الثلاث سنوات لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والمعبر عنه بدولارات الولايات المتحدة بأسعار الصرف الرسمية الحالية، بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في سنة قياسية مع تحويله إلى دولارات الولايات المتحدة وفق متوسط أسعار الصرف السائدة في البلد خلال ثلاث سنوات، مع تعديله وفقا لمعدل التضخم النسبي (طريقة أطلس البنك الدولي).

٧٣ - واقترحت اللجنة إجراء تغييرين فيما يتصل بالدليل المادي الموسع لنوعية الحياة: فيستعاض عن الجرعة اليومية للفرد من السعرات الحرارية كنسبة مئوية من احتياجاته اليومية؛ ويستعاض عن العمر المتوقع عند الولادة بمعدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر. وبالنسبة للحالة السابقة، كانت اللجنة تحبذ استخدام النسبة المئوية للسكان الذين يعانون من نقص التغذية، بيد أنه لا تتوفر إحصاءات كافية بالنسبة لكثير من البلدان. وقد اعتبرت الأخيرة مؤشرا

باء - اختبار المعايير المنقحة لتحديد أقل البلدان نمواً
١ - توصيات اللجنة⁽³⁾ في عام ١٩٩٩

٦٧ - اقترحت اللجنة في تقريرها لعام ١٩٩٩ أن تشمل فئة أقل البلدان نمواً - بصفة عامة - البلدان ذات الدخل الفردي المنخفض والتي تعاني من انخفاض مستوى تنمية الموارد البشرية وارتفاع درجة الضعف الاقتصادي. وسلمت اللجنة بأن مؤشر التنوع الاقتصادي المستخدم في الاستعراضات السابقة قد أوضح في الواقع بعض جوانب الضعف، إلا أنها رأت أن هذا التوضيح لم يكن كافيا ليغطي فكرة اللجنة عن الضعف باعتباره "ضعفا هيكليا"، يحدد باعتباره مخاطرة التأثير سلبا بأحداث غير متوقعة تتجاوز قدرة البلد.

٦٨ - ولذا فقد أوصت اللجنة بأن يستعاض عن مؤشر التنوع الاقتصادي بمؤشر الضعف الاقتصادي استنادا إلى خمسة مؤشرات - تركيز الصادرات، وعدم استقرار صادرات السلع والخدمات، وعدم استقرار الإنتاج الزراعي، وحصص الصناعات التحويلية والخدمات (بما في ذلك النقل والاتصالات) في الناتج المحلي الإجمالي، وحجم السكان. وقد أدرج اثنان من هذه المؤشرات في مؤشر التنوع الاقتصادي - وهما تركيز الصادرات وحصص الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، وإن كان هذا الأخير يشمل الخدمات الآن.

٦٩ - وسلمت اللجنة باستصواب وجود مؤشر يمثل الصدمات الطبيعية (مثل الأعاصير والفيضانات وحالات الجفاف والأمواج المدية والزلازل والثورات والبراكين وغزوات الجراد). ومن ناحية ثانية، ونظرا للمشاكل المتعلقة بوضع مثل هذا المؤشر المركب استنادا إلى بيانات موثوقة ومناسبة وقابلة للمقارنة، أدخلت اللجنة عنصر عدم استقرار الإنتاج الزراعي كمقياس بديل مع التسليم بأن بعض آثار

أفضل من حيث موثوقية البيانات ومدى الاستجابة للتغير في نوعية الحياة في البلد، على السواء.

٢ - الحوار مع المنظمات الدولية الأخرى

٧٤ - طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٦٧/١٩٩٩، إلى اللجنة أن تواصل حوارها مع المنظمات الدولية الأخرى التي تتصدى لمسائل الضعف الاقتصادي. وقد دعي أحد أعضاء اللجنة للاشتراك في اجتماع للخبراء دعت إلى عقده لجنة العلوم الأرضية التطبيقية في جنوب المحيط الهادئ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ لمواصلة أعمالها المتعلقة بإعداد مؤشر الهشاشة الإيكولوجية. وقد استفاد فريق الخبراء التابع للأمانة العامة والذي اجتمع في أواخر شباط/فبراير ٢٠٠٠، من البيانات المقدمة من أمانة الكومنولث، عن مؤشر الضعف الذي قدمته، وكذلك من البيانات التي قدمتها لجنة العلوم الأرضية التطبيقية في جنوب المحيط الهادئ عن عملها المتواصل لوضع مؤشر الهشاشة الإيكولوجية وكذلك من البيانات التي قدمها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة عن أعماله بشأن بيانات الضعف. وقدمت الأمانة العامة للأمم المتحدة دعماً تقنياً كبيراً وذلك بإجراء اختبار تحليلي دقيق ومحاكاة للعناصر المقترحة لمؤشر الضعف الاقتصادي، ولغيره من المؤشرات، التي اعتبرت بدائل محتملة. وقد أحيل مؤشر الضعف الاقتصادي المشتق أيضاً إلى المنظمات المهتمة الأخرى لإبداء تعليقاتها عليه وقد وردت استجابة مواتية من اللجنة الأوروبية.

٣ - تطبيق المعايير المنقحة

٧٥ - استفادت اللجنة من أعمال فريق الخبراء ومن مداولاتها الخاصة أيضاً، فأعدت التعليقات والتوصيات التالية.

٤ - توافر البيانات واستخدامها

٧٦ - شددت اللجنة على أهمية قابلية البيانات للمقارنة وموثوقيتها، وتوافرها فعلاً بالنسبة لمعظم البلدان، وكذلك شفافتها، والوسائل المرضية لسد فجوة البيانات المفقودة، وتوافر سلسلة طويلة المدى بالنسبة لبعض المؤشرات. ولأسباب متباينة لم تتوافر البيانات المطلوبة بالنسبة لقلة من البلدان. ومن ناحية ثانية أعربت اللجنة عن ارتياحها للبدائل وطرق التقدير المستخدمة، وقد أكدت هذا اختبارات الحساسية.

٥ - نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

٧٧ - أكدت اللجنة التغيير الموصى به بالنسبة لطريقة أطلس البنك الدولي وهي تحويل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالعملة المحلية إلى دولارات من دولارات الولايات المتحدة قابلة للمقارنة دولياً. ويساعد هذا على تخفيف أثر تقلبات أسعار الصرف. ومن ناحية ثانية، قررت اللجنة في دراسة أخرى الإبقاء على استخدام متوسطات الثلاث سنوات.

٦ - الدليل المادي الموسع لنوعية الحياة

٧٨ - وجدت اللجنة بيانات متاحة فعلاً من أجل التحول إلى استهلاك الفرد من الأسعار الحرارية كنسبة مئوية من الاحتياجات. وقررت اللجنة تحويل هذه البيانات إلى جداول لوغاريتمية. مما يعطي جزئياً وزناً أكبر لسوء التغذية عما يعطيه للإفراط في الاستهلاك.

٧٩ - وفيما يتعلق بالتعليم لم تدخل اللجنة أي تغيير في عنصري المؤشر - وهما إجمالي نسبة القيد في المدارس الابتدائية والثانوية معاً ومعدل إلمام الراشدين بالقراءة والكتابة. ولئن كان التحول إلى مستوى "متوسط سنوات الدراسة" ربما سيوفر مقياساً أفضل، رأت اللجنة أن ذلك غير عملي بسبب قصور البيانات.

٧ - مؤشر الضعف الاقتصادي

٨٠ - واستنادا إلى عمل الأمانة وفريق الخبراء أكدت اللجنة في مداولاتها سلامة اختيار العناصر وتحديد مؤشر الضعف الاقتصادي. ولاحظت اللجنة أنه قد استخدمت بيانات تخص ١٢٨ بلدا ناميا في عملية الاختبار، التي أظهرت أيضا أن لكل عنصر معلومات إضافية تعكس قيودا هيكلية.

٨١ - وفي حالة السكان، استعملت لوغاريتيمات الأعداد المطلقة، لتعكس بشكل أفضل الأهمية الكبرى لمؤشر الضعف بالنسبة للبلدان الصغيرة.

٨٢ - وصنف عدم استقرار الإنتاج الزراعي كبديل يمثل الصدمات الطبيعية. ونظرت اللجنة مجددا في المسألة التي تناولها تقرير عام ١٩٩٩ والمتعلقة بما إذا كان بالإمكان أن يستحدث ضمن مؤشرات الضعف الاقتصادي مقياسا مباشرا بقدر أكبر يقيس الأثر الاقتصادي الناجم عن الصدمات الطبيعية من قبيل الضرر الاقتصادي. ووجدت اللجنة أن هذا الأمر غير عملي في هذه المرحلة نظرا لتفاوت خواص الصدمات الطبيعية.

٨٣ - وفيما يتصل بعدم استقرار تصدير السلع والخدمات، جرى تخفيض العائدات الدولارية الحالية (استنادا إلى إحصاءات صندوق النقد الدولي المتعلقة بموازين المدفوعات) حسب الرقم القياسي لقيمة الوحدة المستوردة (بيانات الصندوق أيضا)، بحيث تعكس تقلبات القوة الشرائية.

٨٤ - وقد استخدمت سلسلة زمنية مدتها ٢٠ سنة بالنسبة لمؤشري عدم الاستقرار في الإنتاج الزراعي وتصدير السلع والخدمات. وثمة اتجاه في المستقبل للأخذ بفترة دوارت مدتها ٢٠ سنة.

جيم - تحديد أقل البلدان نموا

٨٥ - وفقا للمبادئ والممارسات التي اتبعتها اللجنة في الماضي، اتخذت أربع خطوات في هذا الاستعراض لقائمة أقل البلدان نموا.

الخطوة ١: تحديد الحد الأدنى لحصة الفرد في الناتج المحلي الإجمالي

٨٦ - يشكل مستوى حصة الفرد في الناتج المحلي الإجمالي عاملا أساسيا في تحديد البلدان المقرر اعتبارها من أقل البلدان نموا. وكنقطة انطلاق في تحديد مجموعة البلدان المنخفضة الدخل التي يعتمز النظر في أوضاعها، حددت اللجنة جميع تلك البلدان التي صنفتها البنك الدولي في إحدى السنوات الثلاث الماضية بوصفها بلدانا منخفضة الدخل^(٢). ثم أضافت اللجنة إلى هذه القائمة بلدانا أخرى تعتبر حاليا من أقل البلدان نموا، وخرجت بقائمة تضم ٦٧ بلدا لكي تنظر فيها.

٨٧ - وقد زاد الحد الأدنى للناتج المحلي الإجمالي الذي تستخدمه اللجنة معيارا لإدراج أقل البلدان نموا في هذه القائمة بمبلغ ١٠٠ دولار في الاستعراض الذي أجري في عام ١٩٩٤ ثم زاد بمبلغ ١٠٠ دولار أخرى في استعراض عام ١٩٩٧ حيث حدد بمبلغ ٨٠٠ دولار. وتمشيا مع ما قرره اللجنة من قبل باستخدام زيادات مطلقة قيمتها ١٠٠ دولار، اعتمدت اللجنة في هذا الاستعراض حدا أدنى قيمته ٩٠٠ دولار لإدراج أقل البلدان نموا في القائمة.

الخطوة ٢: تحديد عتبي المؤشر المادي الموسع لنوعية الحياة ومؤشر الضعف الاقتصادي للإدراج في قائمة أقل البلدان نموا

٨٨ - وفقا لما اتفق عليه في عام ١٩٩١ وتمشيا مع المبدأ الذي يعتبر أقل البلدان نموا بلدانا منخفضة الدخل ذات مستوى منخفض من الموارد البشرية ومستوى مرتفع من الضعف الاقتصادي، قررت اللجنة أن يكون الحد الأدنى

الخطوة ٤: تحديد الحالات الممكنة لإدراج البلدان في قائمة أقل البلدان نمواً أو لرفعها منها

٩٠ - تنطبق معايير الإدراج في قائمة أقل البلدان نمواً على النحو الوارد أعلاه على ثلاثة بلدان لا تعتبر حالياً من أقل البلدان نمواً وهي الكونغو وغانا والسنغال.

٩١ - وفي حالة الكونغو، تبين الإحصاءات أن مستويات الدخل (حصّة الفرد في الناتج المحلي الإجمالي) ومستويات الموارد البشرية (المؤشر المادي الموسع لنوعية الحياة) هما أدنى مباشرة من عتبي الإدراج في قائمة أقل البلدان نمواً، الأمر الذي يعكس التدهور العام الذي حدث مؤخراً في حالتها الاقتصادية والاجتماعية، المرتبط بالحرب الأهلية. ويرتبط هذا المستوى العالي من الضعف الاقتصادي بوضعها كبلد مصدر للنفط. وعليه، قررت اللجنة عدم التوصية بإدراج الكونغو في قائمة أقل البلدان نمواً حالياً، بل بالأحرى أن تولى حالتها اهتماماً خاصاً في الاستعراض المقبل الذي يجرى كل ثلاث سنوات.

٩٢ - ووجدت لجنة التخطيط الإنمائي في استعراضها الذي أجرته في عام ١٩٩٤ (وهو ما لم يحصل في استعراض عامي ١٩٩١ أو ١٩٩٧) أن غانا مؤهلة لإدراجها في القائمة. غير أن غانا رفضت حينذاك إدراجها. وتبين مجدداً في الاستعراض الحالي أن غانا مؤهلة للإدراج في القائمة مرة أخرى: وتبين الإحصاءات صحة هذا الأمر، نظراً لوجود هامش ضخم فيما يتصل بحصّة الفرد في الناتج المحلي الإجمالي والضعف الاقتصادي إن كان هامش قاعدة مواردها البشرية ضئيلاً للغاية. وتوصي اللجنة بإرجاء اتخاذ قرار بالدعوة لإدراج غانا في قائمة أقل البلدان نمواً، إلى الاستعراض المقبل الذي يجرى كل ثلاث سنوات.

٩٣ - أما السنغال فهي في مرتبة أدنى بكثير من عتبي حصّة الفرد في الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر نوعية الحياة

للإدراج بالنسبة للمؤشر المادي الموسع لنوعية الحياة هو قيمة المؤشر المتعلق بالربع الأعلى من مجموعة البلدان المنخفضة الدخل البالغ عددها ٦٧ على النحو المحدد أعلاه. أما بالنسبة لحالة مؤشر الضعف الاقتصادي (حيث يعني ارتفاع القيم زيادة الضعف) فسيكون الحد الأدنى هو قيمة المؤشر المتعلق بالربع الأدنى من المجموعة. ووفقاً لهذه المبادئ التوجيهية، قررت اللجنة اعتماد عتبة إدراج في قائمة أقل البلدان نمواً يبلغ فيها المؤشر المادي الموسع لنوعية الحياة ٥٩، ومؤشر الضعف الاقتصادي ٣٦.

الخطوة ٣: تحديد عتبات رفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً

٨٩ - اتفق فيما سبق على السماح بوجود هامش بين عتبة الإدراج وعتبة رفع أسماء البلدان من القائمة. ولاحظت اللجنة أن الهوامش تراوحت في الاستعراضات الثلاثة السابقة بين نسبي ١١ و ١٧ في المائة، مع وجود فروق على مدى الأعوام وبين المعايير. ولاحظت اللجنة أيضاً أن نسبة المعونة إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت مرتفعة للغاية في كثير من البلدان قيد النظر^(٢) وأن رفع أسمائها من القائمة يمكن أن يؤدي إلى خفض تدفقات المعونة هذه بشكل مفاجئ. ومن شأن هذا الأمر أن يخفض حصّة الفرد في الناتج المحلي الإجمالي وأن ينعكس كذلك سلباً على المؤشر المادي الموسع لنوعية الحياة، الأمر الذي يمكن أن يؤدي بدوره إلى إعادة إدراج البلد المعني في القائمة. ومع مراعاة هذا العامل والهوامش السابقة، قررت اللجنة أن تعتمد هامشاً لإزالة الأسماء يبلغ ١٥ في المائة بالنسبة للمعايير الثلاثة جميعها، وأسفر هذا عن تحديد عتبة شطب تبلغ ١٠٣٥ دولاراً بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي (أي ما يزيد على ٩٠٠ دولار بنسبة ١٥ في المائة)، ومؤشراً مادياً موسعاً لنوعية الحياة يبلغ ٦٨ (أعلى من ٥٩ بنسبة ١٥ في المائة) ومؤشر للضعف الاقتصادي يبلغ ٣١ (أدنى من ٣٦ بنسبة ١٥ في المائة).

البلدان نموا. كما أن الدراسة التي أجريت لقياس الضعف تدعم هذا التقييم.

٩٦ - أما ساموا، التي يقترب فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من ١ ٠٠٠ دولار، فلم يعد معيار رفع الاسم المتعلق بالناتج المحلي ينطبق عليها وإن كان ذلك بهامش ضئيل جدا. وسبب هذا التغير الذي طرأ منذ عام ١٩٩٧ هو ثبات دخل الفرد في البلد؛ وتدهور وضعه النسبي الخاص بهذا المعيار. وعلاوة على ذلك، فهي تصنف كبلد ضعيف للغاية حسب مؤشر الضعف الاقتصادي. وقد أكدت مجددا النتائج التي جرى التوصل إليها في دراسة مدى الضعف هذا التقييم الكمي. لذا فإن ساموا لا تفي بالكامل إلا بواحد من معايير رفع الاسم (هو المؤشر المادي الموسع لنوعية الحياة)، ونتيجة لذلك لا يوصى برفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا.

٩٧ - وأشارت اللجنة إلى أن التغيرات التي طرأت منذ عام ١٩٩٧ على توصياتها المتعلقة بساموا وفانواتو لا ترجع إلى استبدال مؤشر التنوع الاقتصادي بمؤشر الضعف الاقتصادي، بل إلى التدهور النسبي الذي طرأ على وضعيهما فيما يتصل بمعيار أو أكثر من المعايير.

٩٨ - وتستوفي الرأس الأخضر معايير رفع الاسم فيما يتصل بحصة الفرد في الناتج المحلي الإجمالي والمؤشر المادي الموسع لنوعية الحياة. إلا أنها تصنف كواحد من أكثر البلدان النامية ضعفا وفقا لمؤشر الضعف الاقتصادي. وتبرز أيضا دراسة مدى الضعف الاعتماد الكبير للبلد على المعونة والتحويلات المالية التي اتسمت بعدم الاستقرار في الأعوام الأخيرة. لذا فإن اللجنة توصي بإرجاء رفع اسم الرأس الأخضر من قائمة أقل البلدان نموا إلى حين إعادة النظر في وضعها في الاستعراض المقبل الذي يجري كل ثلاث سنوات.

٩٩ - وتفوق حصة الفرد في الناتج المحلي الإجمالي في ملديف عتبة رفع اسمها من القائمة بقدر كبير، كما أن

المادية المعزز، وفي مرتبة أعلى من عتبة مؤشر الضعف الاقتصادي بنسبة ١٠ في المائة. وعليه، فإن السنغال مؤهلة بوضوح لإدراجها في قائمة أقل البلدان نموا.

٩٤ - ووفقا لقاعدة رفع البلدان من القائمة المتبعة منذ عام ١٩٩١، يكون البلد مؤهلا لرفع اسمه من قائمة أقل البلدان نموا متى انطبق عليه معياران من المعايير الثلاثة، ويوصى برفع اسمه إذا ما انطبقت عليه هذه المعايير في استعراضين متعاقبين من الاستعراضات التي تجرى كل ثلاث سنوات. وفي عام ١٩٩٧، أوصت اللجنة برفع اسم فانواتو فوراً (بعد ما باتت مؤهلة لرفع اسمها في عام ١٩٩٤) وحددت الرأس الأخضر وساموا وملديف لإعادة النظر في أوضاعها في عام ٢٠٠٠ بعد ما باتت تنطبق عليها معايير رفع الاسم في ذلك الحين. واستعرضت اللجنة أوضاع هذه البلدان الأربعة استعراضاً متأنياً تبعا لذلك.

٩٥ - واعتبرت فانواتو مؤهلة لأول مرة لرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا في عام ١٩٩٤ لأنها تجاوزت العتبتين المحددتين لحصة الفرد في الناتج المحلي الإجمالي، والمؤشر المادي الموسع لنوعية الحياة على حد سواء، إلا أنها لم تلب متطلبات العتبة المتعلقة بمؤشر التنوع الاقتصادي المطلوبة للرفع من القائمة. وحدث الأمر عينه عام ١٩٩٧. أما في الاستعراض الحالي، فإن حصة الفرد في الناتج المحلي الإجمالي التي يفوق ١ ٤٠٠ دولار تجاوزت إلى حد كبير عتبة رفع الاسم. ومن ناحية أخرى، فإن المؤشر المادي الموسع لنوعية الحياة أدنى بهامش ضئيل من عتبة رفع الاسم المتبعة في هذا الاستعراض، مما يعكس هبوطاً في وضع هذا البلد بالمقارنة لغيره من البلدان النامية. كما أن مؤشر الضعف الاقتصادي الخاص بفانواتو هو أيضاً أعلى من عتبة رفع اسمها من القائمة. وعليه فإن فانواتو لا تفي بالكامل إلا بمعيار واحد من معايير رفع اسمها (وهو حصة الفرد في الناتج المحلي الإجمالي)، لذا لا يوصى حالياً برفع اسمها من قائمة أقل

ضخم مؤهل للإدراج في قائمة أقل البلدان نمواً. ورغم أن باكستان والهند مؤهلتان للإدراج في هذه القائمة على أساس الإحصاءات المتعلقة بمستويي الدخل والتنمية البشرية، إلا أنهما غير مؤهلتين من حيث مستوى الضعف.

١٠٣ - ورغم أن بنغلاديش التي لم تستوف أيضاً معيار الضعف الاقتصادي المحدد لعتبة الإدراج، فقد أقيمت على قائمة أقل البلدان نمواً لأنها كانت مدرجة بالفعل على هذه القائمة بموجب القواعد، وعليه فإنه يلزم أن تلي الشروط المتعلقة بعتبات رفع الاسم بالنسبة لمعياريين على الأقل من المعايير الثلاثة.

٢ - النظر في إدراج البلدان التي تمر

اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

١٠٤ - تلاحظ اللجنة أنه لا يجري حالياً النظر في إدراج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في قائمة أقل البلدان نمواً. وتقتصر اللجنة أن يجري في وقت لاحق استعراض أثر هذه الممارسة، والنظر في الآثار المترتبة في المعايير المتبعة لإدراج بلدان من هذه المجموعة أيضاً في قائمة أقل البلدان نمواً، وبالتالي في الترتيبات التفضيلية المحددة.

٣ - ضمان المساواة في المعاملة

١٠٥ - عكفت اللجنة أيضاً في مداولاتها على دراسة النتائج التي يمكن أن تترتب بالنسبة لقائمة أقل البلدان نمواً وضرورة معاملة البلدان ذات الوضع المماثل على قدم المساواة، وذلك على اعتماد قواعد مختلفة فيما يتعلق بمستويات الدخل وتنمية الموارد البشرية وأوجه الضعف الاقتصادي، يجري اتباعها عند اتخاذ قرارات الإدراج في قائمة أقل البلدان نمواً ورفع الاسم منها. وترى اللجنة أن هذه الاختلافات، فضلاً عن فترة الملاحظة لمدة ثلاث سنوات المطلوبة لرفع الاسم من قائمة أقل البلدان نمواً، مبررة تماماً لضمان تحقق قدر من الاستقرار والاستمرارية، إلا أنها قلقة إزاء احتمال عدم اتساق النتيجة المتحققة بعد سلسلة من الاستعراضات التي تجرى كل ثلاث سنوات مع مبدأ معاملة البلدان ذات

المؤشر المادي الموسع لنوعية الحياة يماز أيضاً عتبة رفع الاسم من القائمة. ورغم أن هامش مؤشر الضعف الاقتصادي لا يزال أعلى بقليل من العتبة المطلوبة لرفع الاسم، فإن ملديف مؤهلة بوضوح لرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً. وتؤيد النتائج التي جرى التوصل إليها من دراسة مدى الضعف. لكن دراسة مدى الضعف تؤكد أيضاً وجه القلق الرئيسي للبلد إزاء الآثار المترتبة على احتمال ارتفاع مستوى البحر على المدى الطويل. لذا فقد يرغب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في النظر في نوع المساعدة الخاصة التي يمكن تقديمها للتصدي للتحدي الاستثنائي الذي يواجهه هذا البلد من جراء تغير المناخ، كتقديم المساعدة مثلاً في تغطية تكاليف التأمين وتطوير البنية التحتية واحتمال نقل السكان إلى مواقع جديدة.

١٠٠ - وليس ثمة بلدان أخرى مؤهلة لإدراجها في قائمة أقل البلدان نمواً أو رفعها منها على أساس المعايير المتبعة في هذا الاستعراض.

دال - مسائل أخرى

١ - معاملة البلدان ذات الحجم السكاني

الكبير

١٠١ - باستثناء الحالة الخاصة لبنغلاديش، لم يدرج أي بلد يفوق عدد سكانه ٧٥ مليون نسمة، في قائمة أقل البلدان نمواً. غير أن اللجنة لاحظت أن أرقام جميع المؤشرات الثلاثة المستخدمة وقت إجراء الاستعراض الحالي تظهر أن نيجيريا كانت مؤهلة للإدراج في قائمة أقل البلدان نمواً لولا الحد الذي استخدمته اللجنة والمتعلق بحجم سكان البلدان التي يجري النظر في وضعها.

١٠٢ - وتوصي اللجنة في هذا الاستعراض، بمواصلة الممارسة المتمثلة في عدم إدراج بلدان جديدة ذات حجم سكاني ضخم. وبناء عليه، لم تضاف نيجيريا إلى قائمة أقل البلدان نمواً التي اقترحتها اللجنة. وليس ثمة بلد آخر ذو حجم سكاني

ارتفاع مستويات الضعف الاقتصادي أو انخفاض مستويات التنمية البشرية فيها.

١٠٨ - ويوجه انتباه المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأحكام المحددة التي خلصت إليها اللجنة بصيغتها الواردة أعلاه في قضايا الكونغو وغانا؛ وساموا وفانواتو؛ والرأس الأخضر؛ وملديف.

١٠٩ - وتقترح اللجنة النظر، قبل إجراء الاستعراض الثلاثي السنوات المقبل، في المعاملة المخصصة للبلدان ذات الحجم السكاني الكبير وللبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وإعادة النظر في طريقة تطبيق مختلف القواعد والمقاييس المستخدمة لإدراج البلدان في قائمة أقل البلدان نمواً أو إسقاطها منها حتى يتسنى ضمان قدر من الاستقرار في القائمة مع تطبيق المعاملة نفسها على البلدان التي تواجه أوضاعاً مماثلة.

الأوضاع المماثلة على قدم المساواة. وتقترح اللجنة إيلاء هذه المسألة اهتماماً خاصاً في الاستعراض المقبل الذي تجريه.

هاء - الاستنتاجات

١٠٦ - أوصت اللجنة، استناداً إلى هذا الاستعراض، بأن تشمل قائمة أقل البلدان نمواً نفس عدد البلدان المدرجة سابقاً مع حذف ملديف وإضافة السنغال (رهنًا بموافقة حكومتها).

١٠٧ - وقد استوفى ٣٩ بلداً من البلدان المدرجة حالياً في قائمة أقل البلدان نمواً (انظر الجدول) المعايير الثلاثة المعتمدة للإدراج، وهناك ٣ بلدان أخرى (إريتريا وبنغلاديش ومدغشقر) تعاني انخفاضاً كبيراً في الدخل، تبين أن اقتصاداتها معرضة إلى حد ما للصدمات الخارجية، أما البلدان الستة المتبقية (توفالو والرأس الأخضر وساموا وغينيا الاستوائية وفانواتو وليبيريا) فقد تجاوز فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نصيب الفرد في فئة البلدان ذات الدخل المنخفض، لكن تم إبقاؤها في قائمة أقل البلدان نمواً بسبب

قائمة أقل البلدان نموا

تاريخ إدراجه في القائمة	البلد
١٩٧١	١ - إثيوبيا
١٩٩٤	٢ - إريتريا
١٩٧١	٣ - أفغانستان
١٩٩٤	٤ - أنغولا
١٩٧١	٥ - أوغندا
١٩٧٥	٦ - بنغلاديش
١٩٧١	٧ - بنن
١٩٧١	٨ - بوتان
١٩٧١	٩ - بور كينا فاسو
١٩٧١	١٠ - بوروندي
١٩٧١	١١ - تشاد
١٩٨٢	١٢ - توغو
١٩٨٦	١٣ - توفالو
١٩٩١	١٤ - جزر سليمان
١٩٧٧	١٥ - جزر القمر
١٩٧٥	١٦ - جمهورية أفريقيا الوسطى
١٩٧١	١٧ - جمهورية تترانيا المتحدة
١٩٩١	١٨ - جمهورية الكونغو الديمقراطية
١٩٧١	١٩ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
١٩٨٢	٢٠ - جيبوتي
١٩٧٧	٢١ - الرأس الأخضر
١٩٧١	٢٢ - رواندا
١٩٩١	٢٣ - زامبيا
١٩٧١	٢٤ - ساموا
١٩٨٢	٢٥ - سان تومي وبرينسيبي
٢٠٠٠	٢٦ - السنغال ^(١)
١٩٧١	٢٧ - السودان

تاريخ إدراجه في القائمة	البلد
١٩٨٢	سيراليون - ٢٨
١٩٧١	الصومال - ٢٩
١٩٧٥	غامبيا - ٣٠
١٩٧١	غينيا - ٣١
١٩٨٢	غينيا الاستوائية - ٣٢
١٩٨١	غينيا - بيساو - ٣٣
١٩٨٥	فانواتو - ٣٤
١٩٩١	كمبوديا - ٣٥
١٩٨٦	كيريواتي - ٣٦
١٩٩٠	ليبيريا - ٣٧
١٩٧١	ليسوتو - ٣٨
١٩٧١	مالي - ٣٩
١٩٩١	مدغشقر - ٤٠
١٩٧١	ملاوي - ٤١
١٩٧١	ملديف ^(ب) - ٤٢
١٩٨٦	موريتانيا - ٤٣
١٩٨٨	موزامبيق - ٤٤
١٩٨٧	ميانمار - ٤٥
١٩٧١	نيبال - ٤٦
١٩٧١	النيجر - ٤٧
١٩٧١	هايتي - ٤٨
١٩٧١	اليمن - ٤٩

(أ) صدرت التوصية بإدراجه في قائمة أقل البلدان نمواً، رهنا بموافقة الجمعية العامة خلال دورتها الخامسة والخمسين.

(ب) صدرت التوصية برفع اسمه من قائمة أقل البلدان نمواً في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، رهنا بموافقة الجمعية العامة خلال دورتها الخامسة والخمسين.

الفصل الخامس

أساليب عمل اللجنة وبرنامج عملها

لاحقة وذلك حتى يتسنى أخذ التطورات الطارئة الهامة خلال السنة في الاعتبار.

١١٣ - وفي ضوء هذا، وبالإشارة إلى المقترحات المقدمة في تقرير اللجنة لعام ١٩٩٩، تقترح اللجنة برنامج العمل التالي. أولاً، بالنظر إلى أهمية قائمة أقل البلدان نمواً وبناء على دعوة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ستواصل اللجنة الاستعراضات التي تجريها كل ثلاث سنوات لتحديد أقل البلدان نمواً. وترى اللجنة، استناداً إلى تجربتها خلال الاستعراض الأخير، أن معايير تحديد أقل البلدان نمواً ينبغي أن تتجاوز الحسابات الإحصائية وأن تخضع جميع الإجراءات المعتمدة للمراجعة من وقت لآخر. ولذلك، تقترح اللجنة، من الآن إلى غاية إجراء الاستعراض المقبل في عام ٢٠٠٣، تحليل ومراجعة المبادئ والممارسات المطبقة خلال استعراضات ١٩٩١ و ١٩٩٤ و ١٩٩٧ و ٢٠٠٠ وآثارها على الاستعراضات اللاحقة. وسيشمل هذا العمل إعادة النظر في معاملة البلدان ذات الحجم السكاني الكبير والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والنظر في مدى ملاءمة تطبيق مبادئ ومقاييس أكثر تقييداً للإدراج الأولي للبلدان في قائمة أقل البلدان نمواً قياساً إلى المبادئ والمقاييس المعتمدة لرفع أسمائها. والهدف يكمن في كفالة نفس المعاملة للبلدان التي تعاني من أوضاع مماثلة خلال كل استعراض ثلاثي لقائمة أقل البلدان نمواً.

١١٤ - ثانياً، تلاحظ اللجنة أن الاقتراح الذي أوردته في تقريرها لعام ١٩٩٩، والداعي إلى توجيه طلب لها للمساهمة في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً المقرر عقده في عام ٢٠٠١، لم يتم النظر فيه. غير أن اللجنة ما زالت تعتقد أن عليها أن تولي عناية خاصة لهذه المجموعة من البلدان.

١١٠ - ترحب اللجنة بالفرصة السانحة من جديد للمساهمة في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتعيد تأكيد رغبتها في مواصلة إسهامها بأقصى ما لديها من قدرة. وما زالت اللجنة ترى أن طبيعة عملها تفرض دعوة الأفرقة العاملة التابعة لها إلى عقد اجتماعات قبل انعقاد الدورة بكامل هيئتها حتى يتسنى للمجلس ولسائر الهيئات الاستفادة الكاملة من أعمال اللجنة وجهودها. ويجب الشروع في هذه الأعمال التحضيرية في وقت مبكر جداً قبل انعقاد الدورة بكامل هيئتها حتى تتوفر للجنة التحليلات الضرورية وتمكن من تخصيص مناقشاتها العامة لصياغة توصيات مدروسة دراسة وافية وعملية وهادفة وإدراجها في تقريرها إلى المجلس.

١١١ - وتشاور بعض أعضاء اللجنة خلال السنة فيما بينهم ومع الأمانة العامة بشأن القضايا المعروضة على اللجنة مستخدمين أحياناً كثيرة البريد الإلكتروني وغيره من الوسائل الإلكترونية. كما أنشئت صفحة استقبال مخصصة أساساً لوثائق اللجنة على شبكة الانترنت. لكن تبين لأعضاء اللجنة مرة أخرى أن هذه الوسائل قد تكون، في أفضل الأحوال، وسائل تكميلية فيما يتعلق بالأعمال الرئيسية لكنها ليست بأي حال من الأحوال بديلاً عن الاجتماعات المثيرة والمجدية التي تعقدها وجها لوجه الأفرقة العاملة التابعة للجنة.

١١٢ - ولكي تؤتي هذه الأعمال ثمارها، من المهم أن يكون بوسع المجلس الاقتصادي والاجتماعي التمسك بقراره المتعلق بإدراج طلباته على جدول أعمال اللجنة خلال دورته الموضوعية نصف السنوية أو عقبها مباشرة. ولا ينبغي أن تحول القرارات المبكرة والمتخذة في الوقت المناسب بشأن المواضيع التي ينبغي أن تناوّلها اللجنة دون إدخال تعديلات

١١٧ - وافتتح الدورة جاست فالاند وترأسها. وأدلى ببيان مدير شعبة تحليل السياسات الإنمائية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة، أكد فيه أن المسائل الثلاث التي ستتناولها اللجنة، وهي مسائل تكنولوجيا المعلومات وتطويرها، ووضع استراتيجية إنمائية دولية جديدة، وتحديد أقل البلدان نمواً، هي مسائل تكثسي كلها أهمية محورية لدى الدوائر الإنمائية الدولية في بداية هذه الألفية الجديدة. وباسم المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنظومة الأمم المتحدة ككل، قال إنه يتطلع إلى المساهمة المستقلة التي يمكن أن تقدمها اللجنة في المداولات الحكومية الدولية المقبلة بشأن هذه المسائل.

١١٨ - وتمكنت اللجنة من إتمام أعمالها بشأن ثلاثة بنود من جدول الأعمال بفضل تشكيلها لثلاثة أفرقة فرعية قامت بمداولات مكثفة طيلة يوم ونصف. واستفادت اللجنة في مناقشتها من المشاركة النشطة للمراقبين عن عدد من الكيانات التابعة للأمم المتحدة (انظر أدناه).

١١٩ - وقدمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الخدمات الفنية للدورة. ومثلت في الدورة الوكالات والبرامج والصناديق التالية:

- برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛
- جامعة الأمم المتحدة؛
- اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ؛
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛
- برنامج الأغذية العالمي؛
- شعبة السكان، بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛

١١٥ - ثالثاً، تقترح اللجنة في إطار إيلاء اهتمام خاص لشواغل أقل البلدان نمواً أن تركز على القضايا التالية:

(أ) تحديد السياسات المالية والتجارية لأقل البلدان نمواً في ترتيب زمني مع مراعاة أوضاعها الأولية والفرص التي يفسحها الاقتصاد العالمي والتحديات التي يطرحها؛

(ب) كفاءة تحقيق التنمية المستدامة عن طريق تحسين الترتيبات المؤسسية لمواجهة أوجه الضعف في مجالي البيئة والتنمية؛

(ج) تحسين الإدارة الاقتصادية، على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، والتعاون الاقتصادي الدولي بشكل أعم.

الفصل السادس

تنظيم الدورة

١١٦ - عُقدت الدورة الثانية للجنة السياسات الإنمائية في مقر الأمم المتحدة من ٣ إلى ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وحضر تسعة عشر عضواً من أعضاء اللجنة، هم: ماريا أوغوستينوفيتش، ومختار ضيوف، وعصام الحناوي، وجاست فالاند، وأوجينيو فيغوروا، وشنغكووان غوا، وليونيد غريغورييف، وباتريك غيومون، وريوكيشي هيرونو، ونيغويورو ليويمبا، وسوليتا س. مونسود، وب. جاينندرا نايك، وماري إلكا بانيجيستو، وميليفويي بانيتش، ويول يونغ بارك، وبيشنودات بيرسود، وأكيلاغا سوير، وأودو إي. سيمونيس، وروين تانسيي. ولم يتمكن خمسة أعضاء من الحضور وهم: ماريا جوليا ألسوغاري، وألبرت فيشلو، والطاهر كنعان، ولوكا ت. كاتسيلي، وميغيل أوروتيا مونتويا.

- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛
 - مكتب نيويورك للجان الإقليمية؛
 - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛
 - منظمة العمل الدولية؛
 - صندوق النقد الدولي؛
 - منظمة الصحة العالمية؛
 - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.
- ١٢٠ - ويرد جدول الأعمال في المرفق الثاني .

المرفق الأول

تقرير اجتماع فريق الخبراء المعني باختبار مؤشر الضعف الاقتصادي^(١)
وعمليات محاكاته

باريس، ٢٩ شباط/فبراير - ٢ آذار/مارس ٢٠٠٠

١ - معلومات أساسية عن اجتماع فريق
الخبراء

قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ١٩٩٨، في قراره ٤٦/١٩٩٨ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨، المرفق الأول، الفرع باء، إعادة تشكيل لجنة التخطيط الإنمائي وتسميتها باسم جديد هو "لجنة السياسات الإنمائية" (الفقرة ٧). كما أذن للجنة بأن تواصل الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لمركز أقل البلدان نمواً (الفقرة ٩)، على أن يتم الاستعراض التالي في سنة ٢٠٠٠.

وفي دورتها الأولى المعقودة في نيسان/أبريل ١٩٩٩، سلمت لجنة السياسات الإنمائية بضرورة مراعاة الضعف صراحة عند تحديد معايير أقل البلدان نمواً^(٤). وفي هذا الصدد، اقترحت اللجنة وضع مؤشر للضعف الاقتصادي للاستعاضة عن مؤشر التنوع الاقتصادي باعتباره معياراً من معايير تحديد أقل البلدان نمواً، والنظر على وجه التحديد في "خصائص الضعف" للبلدان القريبة من الخط الفاصل الذي ترسمه المعايير الكمية. كما اقترحت اللجنة إدخال تحسينات على المعايير الأخرى في سعيها المتواصل من أجل تحسين المؤشرات الإحصائية.

ففيما يتعلق بمؤشر الدخل، اقترحت اللجنة استخدام حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي التي حددتها طريقة أطلس البنك الدولي للاستعاضة عن معدلات الثلاث سنوات من حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المحولة بسعر الصرف الرسمي. كما أوصت اللجنة بالاستعاضة تباعاً عن

متوسط العمر المتوقع عند الولادة وحصة الفرد اليومية من السعيرات الحرارية بوفيات الأطفال دون الخامسة من العمر وحصة الفرد اليومية من السعيرات الحرارية كنسبة مئوية من المؤشر المادي الموسع لنوعية الحياة.

وفي قراره ٦٧/١٩٩٩ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، رحب المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتقرير لجنة السياسات الإنمائية عن دورتها الأولى، وبالآراء الواردة فيه بشأن معايير تحديد أقل البلدان نمواً والاعتراف بأن الضعف ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار صراحة في معايير تحديد أقل البلدان نمواً. وطلب المجلس إلى الأمين العام في نفس القرار أن ييسر اجتماع فريق خبراء لأعضاء لجنة السياسات الإنمائية في كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ٢٠٠٠ لتمكينهم من الاضطلاع باختبارات التشخيص وعمليات المحاكاة اللازمة للمعايير المقترحة لتحديد مركز أقل البلدان نمواً، وبخاصة مؤشر الضعف الاقتصادي.

٢ - صلاحيات اجتماع فريق الخبراء

بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٦٧/١٩٩٩ صلاحيات اجتماع فريق الخبراء على النحو التالي:

- إجراء اختبارات التشخيص وعمليات المحاكاة بشأن التغييرات الممكنة إدخالها على معايير تحديد أقل البلدان نمواً؛

للتخطيط الإنمائي في ١٩٩٧ و ١٩٩٨، وفريقها العامل في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ وفريق للخبراء في آذار/مارس ١٩٩٩. كما أكد على أن مؤشر الضعف الاقتصادي الذي اقترحه اللجنة قد صمم لأغراض عملية وأغراض تتعلق بالاتساق مع مفهوم أقل البلدان نمواً. وأدرجت في المرفق الثاني من تقرير اللجنة لعام ١٩٩٩ المعايير التي اقترحتها اللجنة في تلك السنة. واستناداً إلى تلك المعايير، عُرفت أقل البلدان نمواً إجمالاً بكونها بلداناً ذات دخل منخفض تعاني من انخفاض مستوى الموارد البشرية (انخفاض المؤشر المادي الموسع لنوعية الحياة) وارتفاع مستوى الضعف الاقتصادي (ارتفاع مؤشر الضعف الاقتصادي)، وبالتالي فإن المعايير الرئيسية الثلاثة هي: حصة الفرد من الدخل المحلي الإجمالي، والمؤشر المادي الموسع لنوعية الحياة، ومؤشر الضعف الاقتصادي.

وقدمت الأمانة العامة نتائج اختبارات التشخيص وعمليات المحاكاة المتعلقة بمؤشر الضعف الاقتصادي والمعايير الأخرى^(ك).

كما قدم خبراء من منظمات أخرى عروضاً عن أعمالهم بشأن الضعف.

وقدمت أمانة الكومنولث آخر صيغة لمؤشر الضعف في الكومنولث لـ ١١١ بلداً نامياً، وهي صيغة لا تختلف كثيراً عن الصيغة التي وردت دراستها في تقرير اللجنة لعام ١٩٩٩. وعرفت أمانة الكومنولث الضعف بكونه التقلب "المتوقع" في الدخل وربطت معاملات الترجيح المخصصة لكل متغير من المتغيرات المختارة بإسهامات هذه المتغيرات في ضعف هذا الدخل. ويضاف إلى هذا المفهوم عنصر المرونة التي تستوجب متغيراً آخر هو حجم الناتج المحلي الإجمالي.

وأطلعت لجنة العلوم الأرضية التطبيقية في جنوب المحيط الهادئ الاجتماع عن التطورات الراهنة في مؤشر

• استعراض وتحليل شكل ومحتوى "خصائص الضعف" التي أعدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛

كما كان يتوقع من الفريق العامل أن يراعي الطلبات التالية التي وجهها المجلس إلى اللجنة:

• مواصلة حوارها مع المنظمات الدولية الأخرى التي تتصدى لمسائل الضعف؛

• وتقديم توصيات إلى المجلس بشأن معايير منقحة لتحديد أقل البلدان نمواً لكي ينظر فيها المجلس في أقرب وقت ممكن، على ألا يتجاوز ذلك دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٠، حتى يتسنى إنجاز الاستعراض واتخاذ القرار بشأن قائمة أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠٠٠.

وعُقد اجتماع فريق الخبراء من ٢٩ شباط/فبراير إلى ٢ آذار/مارس ٢٠٠٠ في باريس. وضم خمسة أعضاء من اللجنة، وموظفين من الأمانة العامة للأمم المتحدة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وخبراء آخرين (خبير عن كل جهة وفي اليوم الأول فقط) من أمانة الكومنولث وأمانة لجنة العلوم الأرضية التطبيقية في جنوب المحيط الهادئ، ومن فرنسا وأيرلندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، فضلاً عن رئيس لجنة السياسات الإنمائية. وترد قائمة المشاركين في التذييل الأول.

وانتخب فريق الخبراء بارتريك غيومون رئيساً، وبيشنودات بيرسود، مقرراً للاجتماع.

٣ - مضمون العمل

قدم الرئيس عرضاً موجزاً لتاريخ المناقشات المتعلقة بالضعف. وذكر بالنتيجة التي خلصت إليها اللجنة في نيسان/أبريل ١٩٩٩ بشأن هذا الموضوع. ولاحظ المساهمات السابقة، لا سيما اجتماعات اللجنة السابقة

الإدراج والرفع من القائمة في المؤشر المادي الموسع لنوعية الحياة والمؤشر الجديد للضعف الاقتصادي. وعززت هذه التطورات الأسباب الداعية إلى إعادة النظر في هذه المسائل فيما يتعلق بجميع المعايير.

وخلال المداولات، أثبتت بعض المسائل التي يبدو أنها تنشأ عموماً عند وضع المؤشرين المركبين المؤشر المادي الموسع لنوعية الحياة ومؤشر الضعف الاقتصادي كما تنشأ إلى حد ما عند إعداد البيانات المستخدمة في معيار الدخل. وقدمت الأمانة العامة خيارات وعمليات محاكاة مختلفة في كل حالة، وناقش فريق الخبراء بعناية مزايا هذه البدائل ومدى ملاءمتها في سياق تحديد أقل البلدان نمواً.

٤-١ مصادر البيانات واستكمال البيانات الناقصة

تشكل البيانات الأساس التي تقوم عليه كل المعايير الكمية، وقد أكد على ما تكتسبه نوعية مجموعات البيانات ذات الصلة وتغطيتها القطرية من أهمية قصوى في أعمال اللجنة بشأن تحديد أقل البلدان نمواً. وأيد فريق الخبراء اللجنة في تأكيدها المستمر على قابلية البيانات للمقارنة وموثوقيتها وتوفرها الشامل، وشفافيتها، وعلى الأساليب المرضية لاستكمال البيانات الناقصة، وفي بعض الحالات، توفر سلاسل زمنية طويلة.

وسُلم بأن مشكل البيانات الناقصة لا يمكن إزالته، وإن كان بالإمكان الحد منه. ولأسباب عدة، تكون البيانات اللازمة ناقصة لدى بضعة بلدان. وبينت الأمانة العامة شتى الوسائل التي يمكن بها سد تلك الثغرات عن طريق إجراء اختبار تشخيص وعملية للمحاكاة. كما أحرى اختبار حساسية تقديرات المؤشرات الاجتماعية المستمدة من حالات التراجع وكانت نتائجها مرضية^(د). واتفق الخبراء على أن الأساليب التي تستعملها الأمانة العامة لاستكمال البيانات الناقصة سليمة نظرياً، وشفافة وتعكس أحسن الجهود الممكن بذلها في ظل القيود العملية^(هـ).

الضعف البيئي وعن الأعمال الأخرى التي لا تزال في طور التخطيط. وسلطت الأضواء على مشكل توفر البيانات ذات الصلة (الكوارث الطبيعية، والأضرار، والسكان المتأثرون وما إلى ذلك) وهي مسألة سبق الإشارة إليها في تقرير اللجنة لعام ١٩٩٩.

وركز ممثل الأونكتاد على المنهجية العامة المتبعة في خصائص الضعف التي أعدها المنظمة، بناء على طلب من اللجنة. وعرضت مشاريع خصائص الضعف في أربعة بلدان حددت في الماضي لأغراض سحبها من القائمة، وهي الرأس الأخضر، وملديف، وساموا وفانواتو، وأتيحت هذه المسودات.

وأكد الاجتماع على أهمية مفهوم ضعف البلدان النامية وبخاصة أقل البلدان نمواً. ولوحظ أن الأهداف المتوخاة من أعمال شتى المنظمات قد لا تكون متطابقة، وأن هذه الجهود متكاملة، وأن ليس هناك أي مؤشر صالح لكل الأغراض. (وللاطلاع على تعليق مفصل على مؤشرات الضعف التي وضعتها المنظمات الأخرى، انظر تقرير اللجنة لعام ١٩٩٩، المرفق الأول).

ويرد في الفروع التالية من هذا التقرير المزيد من المناقشات التقنية المفصلة بشأن اختيار مؤشر الضعف الاقتصادي وعمليات محكاته، فضلاً عن المعايير الأخرى.

٤ - مسائل المنهجية المشتركة في وضع المؤشرين المركبين

تطلب كل من الاستعراض العام الذي يجري كل ثلاث سنوات ووضع مؤشر للضعف الاقتصادي إعادة النظر في المنهجية المتبعة في تصنيف البلدان في عداد أقل البلدان نمواً. واستلزم تحويل مؤشر التنوع الاقتصادي إلى مؤشر الضعف الاقتصادي تحديد عتبتين للإدراج وسحب اسم البلد من القائمة فيما يتعلق بهذا المعيار. كما أوصت لجنة السياسات الإنمائية في تقريرها لعام ١٩٩٩ بهامش بين عتبي

متطرفة، فقد انطوت هذه البدائل على مشاكل خاصة بها، من قبيل فقدان بعض المعلومات المتعلقة بالمواقع النسبية، ليس فقط فيما يتصل بالقيم المتطرفة، التي تعين استبدال قيمها، ولكن أيضا فيما يتصل بمشاهدات أخرى. وتقرر في نهاية المطاف أنه ينبغي فحص القيم المتطرفة قبل استعمال أي وسيلة من وسائل معالجتها، وذلك من أجل المحافظة على أكبر قدر ممكن من المعلومات. كما يتعين ألا يجري اللجوء إلى الإجراءات التصحيحية، وفقا لمبدأ الضغط بنسبة ٥ أو ١٠ في المائة، حسبما يبدو مناسبا، إلا إذا ظهر أن وجود القيم المتطرفة ينطوي على تشوهات ذات دلالة.

١٢١ - وقد أظهرت عمليات المحاكاة التي استعين فيها بوسائل مختلفة لتحديد المقاييس أن النتائج النهائية لا تتغير إلا بصورة طفيفة.

٣-٤ معاملات ترجيح العناصر المكونة للمؤشرين المركبين

أثيرت مسألة الترجيح عند وضع المؤشرين المركبين، وهما مؤشر الضعف الاقتصادي والدليل المادي الموسع لنوعية الحياة، المكونين من خمسة وأربعة مؤشرات، على التوالي. وعلى غرار ما حدث عندما تم الأخذ بالمؤشرين السابقين، وهما مؤشر التنوع الاقتصادي والدليل المادي الموسع لنوعية الحياة، باعتبارهما معيارين لتحديد أقل البلدان نمواً، فقد تم وضع كل من هذين المؤشرين المركبين باستخدام معاملات متساوية لترجيح العناصر المكونة لهما. ولم يكن اختيار معاملات الترجيح المتساوية اختيارا عشوائيا كما يبدو في الظاهر، إذ جرى اختيار المؤشرات بناء على مداوات دقيقة تم إجراؤها للوقوف على أهم العوامل التي تؤثر على العوائد الهيكلية. وأشار فريق الخبراء أيضا إلى أن هذا هو الإجراء المتبع في أحيان كثيرة في المؤشرات المركبة التي تضم عددا قليلا من مؤشرات.

٤-٢ معالجة القيم المتطرفة وتحديد المقاييس

عند وضع المؤشرين المركبين، تم تحويل القيم العددية للأدلة أو العناصر المكونة للمؤشرين إلى قيم محددة على مقياس متدرج من صفر إلى ١٠٠، بحيث أصبح المؤشر المركب النهائي متوسطا للقيم الممولة لكل عنصر. وأوصى فريق الخبراء بالاستمرار في تحديد مقاييس تتدرج ما بين القيم القصوى والدنيا، لأغراض تجميع فرادى المؤشرات. وقد أثار هذا مسألة إمكان نشوء تشوهات في الحالات التي يتخذ فيها التوزيع شكل التواء أو ذيل طويل. وقد أظهرت الرسوم البيانية لتوزيع كل عنصر من عناصر المؤشرين أن القيم المتطرفة لا تمثل مشكلة في معظم الحالات. إلا أن ترتيب البلدان في الحالات التي تمثل فيها هذه القيم مشكلة، يجري ضغطه أكثر مما يجب، فتبهت الاختلافات فيما بين غالبية البلدان، الأمر الذي يسفر عن تشوهات في الترتيب النسبي للبلدان^(٥).

وقد عرضت الأمانة العامة خيارات مختلفة للتعامل مع القيم المتطرفة. فكانت الطريقة الأولى والمباشرة هي حذف القيم المتطرفة، وهي طريقة تستخدم أحيانا في التحليل الإحصائي وتحليل الانحدار. ومن الطرق الأخرى ضغط ذيول التوزيع. وقد أوصت لجنة السياسات الإنمائية في تقريرها الصادر في عام ١٩٩٧ باللجوء إلى الضغط العشري. ويستخدم هذا الأسلوب القيم المتوسطة للعشيرات العليا والسفلى للاستعاضة بها عن قيم البيانات الفعلية التي تزيد عن أعلى متوسط عشيري والتي تقل عن أدنى متوسط عشيري، ومن ثم، يجري ضغط ذيلي التوزيع. وقد استعانت الأمانة العامة بهذا الأسلوب في عرض نتائج الضغط العشري؛ كما قدمت طريقة أخرى للضغط استخدمت فيها نسبة ٥ في المائة بدلا من النسبة العشرية.

ولكن رغم أن بعض هذه البدائل قد أدى إلى إصلاح قدر من الأثر التشويهي المترتب على وجود قيم

في إخفاء الاختلافات الحقيقية في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فيما بين البلدان. وينطبق هذا بصفة خاصة فيما يتعلق بالدليل المادي الموسع لنوعية الحياة^(١٤). وقد رئي أن هذه الطريقة من شأنها أن تؤدي إلى فقدان قدر هام من المعلومات المتعلقة بقيم البلدان، ويمكن أن تنشأ عنها تغييرات كبيرة في الموقع الذي تحتله بعض البلدان^(١٥).

٤-٤ التجانس في معاملة جميع المؤشرات

عند تقييم الطرق البديلة لتحديد المقياس ومخططات الترجيح، أكد الخبراء أهمية توحي التجانس عند وضع كل من المؤشرين. فهذا يكفل الاتساق بين المؤشرين المركبين من حيث المنهجية المستخدمة، كما يكفل الشفافية في اشتقاقهما.

٥ - اعتماد مؤشر الضعف الاقتصادي وحسابه

سبق أن أوصت اللجنة بالاستعاضة عن مؤشر التنوع الاقتصادي بمؤشر للضعف الاقتصادي يضم خمسة مؤشرات. وتتمثل هذه المؤشرات في تركيز الصادرات، وعدم ثبات حصائل التصدير، وعدم ثبات الإنتاج الزراعي، وحصص التصنيع والخدمات الحديثة في الناتج المحلي الإجمالي، وعدد السكان. وقد طُلب من فريق الخبراء أن يدرس هذه التوصيات في ضوء الاختبارات التشخيصية وعمليات المحاكاة التي تم الاضطلاع بها بمساعدة من الأمانة العامة.

وقد رئي أن الاقتراح المتعلق بمؤشر الضعف الاقتصادي يتمشى مع معنى تعريف أقل البلدان نمواً والقصد من ورائه، وأنه يبين هذا المعنى وهذا القصد بصورة أفضل.

٥-١ اختيار العناصر المكونة للمؤشر

ينبغي لمؤشر الضعف الاقتصادي أن يبين الخطر النسبي الذي يهدد التنمية في بلد ما من جراء الصدمات التي

وقد كان من الممكن عند وضع بعض المؤشرات تحاشي اللجوء إلى معاملات ترجيح عشوائية أو معاملات تنطوي على إطلاق الأحكام، بيد أن هذا كان سيستلزم زيادة العمق المفاهيمي والتحليلي والإحصائي للعملية. وقد قورنت بساطة معاملات الترجيح المتساوية بالميزة النظرية والمفاهيمية التي تتسم بها مخططات الترجيح المستندة إلى التحليل العاملي أو انحدارات النمو أو حتى نظرية الرفاه الاقتصادية. كما تم الاضطلاع بعملية في الموقع تهدف إلى محاكاة أثر معاملات الترجيح المختلفة على ترتيب البلدان حسب مؤشر الضعف الاقتصادي. ووجد في نهاية الأمر أن معاملات الترجيح المختلفة المقبولة لا تغير كثيراً من النتيجة النهائية ولا تبرر حجم العمل الإحصائي أو المتعلق بالقياسات الاقتصادية الذي يتطلبه اشتقاق معاملات الترجيح البديلة. وعلاوة على ذلك، فإن نتائج هذه العمليات ما زالت موضعاً للمناقشة التقنية. كما أن مؤشر التنوع الاقتصادي والدليل المادي الموسع لنوعية الحياة كانا يستخدمان معاملات ترجيح متساوية لم تسفر في الماضي عن أي نتائج غير مرضية. ومن ثم، فقد أوصت اللجنة في تقريرها لعام ١٩٩٩ باستخدام معاملات ترجيح متساوية فيما يتعلق بمؤشر الضعف الاقتصادي كذلك.

وقد نظر الخبراء أيضاً في استخدام القيم العددية الترتيبية بدلا من قيم المؤشرات المعتمدة على الأعداد الأصلية في ترتيب البلدان. وقد يشكل اللجوء إلى القيم العددية الترتيبية ابتعاداً عن المؤشرات الحقيقية، كما يمكن أن يحدث اختلافاً فيما بين عناصر المؤشر المركب من حيث معاملات الترجيح. بيد أنه يمكن بذلك تحاشي المشكلة المقترنة بالقيم المتطرفة الاحصائية عن طريق فرض زيادة من حيث الوحدات في الترتيب التسلسلي بغض النظر عن الفرق المطلق من حيث القيم العددية. وقرر فريق الخبراء عدم استخدام طريقة الترتيب وفقاً للأعداد الترتيبية نظراً لأن هذا سيتسبب

صغر حجم القطاع الزراعي. ومن ثم، فإن عدم ثبات الإنتاج الزراعي، عند النظر إليه كبديل، يعد مؤشرا جيدا لتمثيل بصفة عامة.

وقد تناول الخبراء من جديد أيضا مسألة إمكانية الأخذ في مؤشر الضعف الاقتصادي بمقياس يقيم الأثر الاقتصادي للكوارث الطبيعية على نحو أكثر مباشرة، من قبيل الضرر الاقتصادي أو عدد من فقدوا المأوى، وهي مسألة تعرض لها تقرير اللجنة بالدراسة في عام ١٩٩٩. وانتهى الخبراء إلى أن البيانات المتوفرة فيما يتعلق بالكوارث الطبيعية، التي يمكن المقارنة بينها على الصعيد العالمي، ما زالت غير كافية لتحديد أقل البلدان نموا. فضلا عن ذلك، فإن هذا النوع من البيانات لا يصور بصدق بعض الصدمات الطبيعية الهامة، من قبيل تكرار حالات الجفاف.

وفي معرض النظر بصفة عامة في مؤشر الضعف الاقتصادي، ناقش فريق الخبراء مسألة إمكانية تمثيل الضعف الاقتصادي في المعايير المستخدمة بوسيلة بسيطة هي الاعتماد على مؤشر تقلب الإيرادات - أي عدم ثبات معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي. وكانت الحجة في هذا أن جميع عوامل الضعف تؤثر على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. ولكن رئي أن مثل هذا المؤشر يتعرض بشدة لتأثير عوامل السياسة العامة، وأن أثر الكوارث الطبيعية على الناتج المحلي الإجمالي تخفف منه المعونة التي تقدم في حالات الطوارئ وغيرها من أنواع المساعدة. وفي ضوء هذه المناقشة، طُلب إلى الأمانة العامة أن تجري تحليلا للارتباط بين تقلب الدخل ومؤشر الضعف الاقتصادي. وقد ثبت أن هذا الارتباط ليس قويا، مما يشير إلى وجود اختلافات مفاهيمية هامة بين تقلب الإيرادات ومؤشر الضعف الاقتصادي. ومن ثم، أقر فريق الخبراء اختيار المؤشرات التي اقترحت اللجنة استخدامها في مؤشر الضعف الاقتصادي في الدورة الأولى التي عقدتها في عام ١٩٩٩.

تنشأ عن عوامل خارجية، والتي يعتمد أثرها ليس فقط على حجمها وإنما أيضا على السمات الهيكلية التي تجعل هذا البلد معرضا بشكل ما للصدمات. وينظر إلى الضعف الذي يؤخذ في الاعتبار عند تحديد أقل البلدان نموا بوصفه ضعفا هيكليا وليس ضعفا ناشئا عن السياسات. وتعتمد جدوى هذا المؤشر على مدى موثوقية الإحصاءات والبساطة النسبية للعمليات الحسابية وشفافيتها.

وقد رئي أن الصدمات الخارجية تنقسم إلى نوعين رئيسيين: (أ) الصدمات المتصلة بالجو؛ و (ب) الصدمات الناشئة بفعل البيئة الاقتصادية الخارجية. وقد وقع الاختيار على بدائل تمثل هذه الصدمات في البلدان المنخفضة الدخل، وهي عدم ثبات الإنتاج الزراعي وعدم ثبات صادرات السلع والخدمات (ترد في الفرع ٥-٢ مناقشة لقياس عدم الثبات) ومؤشر تركيز الصادرات. وتقرر أن يجري تمثيل العناصر الهيكلية التي تحدد مدى التعرض لهذه الصدمات عن طريق حصة التصنيع والخدمات الحديثة في الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان. وقد تم استخدام تركيز الصادرات وحصة التصنيع والخدمات في مؤشر التنوع الاقتصادي، رغم أنه لم يجر إلا مؤخرا تنقيح هذا المؤشر بحيث يشمل أنشطة أخرى (ف).

وقد أثبتت مسألة ما إذا كانت البيانات المتوفرة عن الإنتاج الزراعي تكفي لبيان مدى التعرض للكوارث الطبيعية. ورئي أنه رغم استخدام بيانات الإنتاج الزراعي، فإن المؤشر الناتج عن ذلك يُعد بديلا يعكس الضرر الواقع في قطاعات أخرى أيضا، وذلك بقدر ما يمكن للحالة الزراعية أن تعكس حالة أعم منها. فمعظم البلدان المنخفضة الدخل كانت تعتمد اعتمادا كبيرا على الزراعة. أما في الحالات التي لم يكن الأمر فيها كذلك، فإن المشاكل لن تكن تنشأ إلا عند اختلاف نسبة الضرر الذي يصيب قطاع الزراعة عنها فيما يتعلق بغيره من القطاعات، بغض النظر عن

ل ١٢٨ بلدا متطابقة خلال الفترتين. ولذا فقد اعتبر أن كلا من المنهجية والتقديرين سليمة لغرض هذه الممارسة.

ويبين توزيع قيم مؤشر الضعف الاقتصادي لـ ٢٨ بلدا ناميا أن أقل البلدان نموا الحالية والفئة التي ليست من أقل البلدان نموا مختلفة كثيرا كمجموعتين، حيث أن المجموعة الأولى تظهر متوسط قيمة أعلى بكثير من الأخرى (ق). وأكد التقييم المبدئي بأن أقل البلدان نموا أضعف اقتصاديا، كما أكد سلامة القياس.

٣-٥ محاكاة خمسة مؤشرات

وبالنسبة لعملية محاكاة مؤشرات التقلب - الإنتاج الزراعي وتصدير السلع والخدمات - استخدمت بيانات سلسلة زمنية لمدة ٢٠ سنة. وبالنسبة للمستقبل، وفي حال اعتماد مؤشر الضعف الاقتصادي، أوصى باستخدام فترة ٢٠ سنة متتابة. أما بالنسبة للمؤشرات الثلاثة الأخرى، فقد استخدمت بيانات مماثلة للسنوات الأخيرة.

وفي حالة تصدير السلع والخدمات، فبما أن الهدف هو إظهار التقلبات في القوة الشرائية، فإن الإيرادات الحالية بالدولار (على أساس إحصائيات صندوق النقد الدولي) لموازين المدفوعات خفضت وفقا لمؤشر قيمة وحدة واردات البلدان النامية (من بيانات صندوق النقد الدولي أيضا).

ونظر الخبراء أيضا في عدد السكان بعناية لإدراجه في مؤشر الضعف الاقتصادي. وبما أن انخفاض عدد السكان يرتبط بصعوبات هيكلية مستمرة، فقد أدرج بعد قد لا يمكن للمؤشرات الأخرى أن تمثله على نحو كاف. إلا أنه ساد شعور بأن عدد السكان يختلف كثيرا بين البلدان وينطوي على أهمية خاصة بالنسبة للبلدان الصغيرة، رغم أن لضخامة عدد السكان مساوئ أيضا (ر). وإن استخدام اللوغاريتم سيعكس ذلك بشكل أفضل.

٢-٥ قياس عدم الثبات وقوة النتائج

لم يشتمل مؤشر التنوع الاقتصادي على مؤشري عدم الثبات المستخدمين في مؤشر الضعف الاقتصادي. وقد استلزم استخدام هذين المؤشرين كبديلين للصدمات الخارجية في عينة كبيرة من البلدان النامية التي تتباين فيها أنماط نمو الإنتاج الزراعي أو الصادرات تفسيرا سليما لمؤشري عدم الثبات وأسلوبا مناسباً للقياس.

وتوفر الأدبيات الاقتصادية عدة طرق يمكن من خلالها قياس عدم الثبات. ومن السمات التي يمكن عن طريقها التفرقة بين هذه المقاييس اختيار قيمة الاتجاه العام التي تحسب على أساسها الانحرافات. ومن السبل الأخرى اختيار الفترة الزمنية.

وقد استخدمت ستة بلدان مختلفة تماما في أنماط إنتاجها الزراعي خلال ١٩٧٩-١٩٩٨ في مقارنة قياسات التقلب المختلفة. ولم تكن نتائج المحاكاة مختلفة كثيرا في ما يتعلق بنتائج الترتيب النسبي الناتج للبلدان. لذلك أوصى الخبراء باستعمال الخطأ المعياري لاتجاه انحداري مختلط (ص) يسهل فهمه وحسابه كقياس للتقلب في مؤشر الضعف الاقتصادي.

كما أوصت اللجنة بحساب مؤشرات التقلب في الإنتاج الزراعي وصادراته خلال فترة زمنية طويلة لكي لا تهيمن الآثار قصيرة الأجل على ترتيب البلدان. بمعنى آخر، ينبغي أن تكون نتيجة الترتيب متينة عند إضافة عدد قليل من السنين إليها في كل مراجعة لاحقة تجرى كل ثلاث سنوات على قائمة أقل البلدان نموا.

وأجري اختبار جزئي على متانة ترتيب البلدان حسب مؤشرات التقلب. وكانت نتائج الترتيب لكامل فترة ١٩٧٩-١٩٩٨ وعن الفترة الفرعية ١٩٨٧-١٩٩٧ متوافقة، رغم أنه لم تكن قيم مؤشر الضعف الاقتصادي

التحويل هذه، التي تبسط التقلبات قصيرة الأجل في سعر الصرف المعدل بالتضخم، تبرر اعتمادها من قبل اللجنة.

وثمة مسألة ذات صلة تتمثل في تعريف الفئة المنخفضة الدخل، التي يطابق تحديدها المعيار الأول للإدراج والتي شكلت التقسيم ذي الصلة لتحديد العتبة للمعيارين الآخرين. وكما ذكر أعلاه، فإن استخدام هذه الفئة بوصفها المجموعة ذات الصلة لتحديد العتبة نجم عن تعريف أقل البلدان نمواً ويتمشى مع الممارسة السابقة للجنة. وأوصت اللجنة بإدراج بلد في فئة البلدان المنخفضة الدخل إذا كان قد صنّف كذلك من قبل البنك الدولي في أي من السنوات الثلاث الأخيرة. وسيراعي هذا التقلبات المحتملة القصيرة الأجل في مستوى الدخل الذي يمكن أن يغير تصنيف بلد من سنة لأخرى. إلا أن فئة البلدان المنخفضة الدخل في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى التي أصبحت مستقلة في التسعينيات ستبقى مستعدة بسبب الاعتبارات الخاصة الواردة في الفرع ٨ من هذا التقرير.

وبشأن تحديد عتبة رفع اسم البلد، قد نظر الخبراء ثانية في مسألة استخدام نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في سنة واحدة أو المتوسط على مدى ثلاث سنوات (كما في الماضي). وقد سببت الأحداث الأخيرة من قبيل الأزمة المالية في آسيا وما تمخض عنها، تغييرات مفاجئة في سعر الصرف ومستويات الدخل الفعلية في بعض البلدان النامية. وبما أن فئة أقل البلدان نمواً تهدف إلى إبراز العوائق الهيكلية طويلة الأجل للنمو، وليس العوامل قصيرة الأجل التي قد تسبب تقلبات في مستويات الدخل، فقد أوصي باستخدام متوسط دخل الفرد لثلاث سنوات كقياس.

وطلب إلى الأمانة العامة مراعاة هذه التوصيات في إعداد التقرير الإحصائي الذي ستنظر فيه اللجنة خلال استعراضها لقائمة أقل البلدان نمواً.

إن عمليات المحاكاة التي أجرتها الأمانة العامة للأمم المتحدة تدعم اختيار المؤشرات الخمسة. وأظهرت المكونات الخمسة التي وضعت لـ ١٢٨ بلداً نامياً ارتباطاً متقاطعاً ضعيفاً ولكنه هام إحصائياً. ولم يكن ثمة ارتباط قوي من شأنه أن يثير احتمالية وجود مؤشرات خطية مشتركة متعددة أو زائدة. وبدا أن كل مؤشر يضيف معلومات تؤكد وجود عقبة هيكلية. علاوة على ذلك، فقد ارتبط كل مؤشر فرعي بقوة مع مجموع المؤشرات الأخرى، مما يؤكد علاقتها بالضعف. وبشكل عام، فقد اعتبر الدليل متيناً وينطوي على التوصيف الصحيح. وعلاوة على ذلك، فإن تطبيقه لم يؤدي إلى حدوث أي تغييرات كبيرة في قائمة أقل البلدان نمواً الحالية. وفيما يتعلق بالبلدان القريبة من العتبة، يبدو أن النتائج تعكس على نحو أفضل الضعف الهيكلي كما أوضحت وأكدت المشاريع الأربعة للبيان عن الضعف.

٦ - تنفيذ معايير أخرى

وناقش فريق الخبراء أيضاً تنفيذ تحسين معايير أخرى لتحديد أقل البلدان نمواً مثلما أوصت اللجنة بذلك في عام ١٩٩٩. وذكر الفريق بأن أقل البلدان نمواً تعتبر بلداناً نامية منخفضة الدخل تعاني انخفاضاً في تنمية الموارد البشرية وضعفاً اقتصادياً، وهما عائقان هيكليان يحولان دون النمو الاقتصادي. وبالإضافة إلى مؤشر الضعف الاقتصادي، ثمة معياران آخران يستخدمان لتحديد أقل البلدان نمواً، وهما نصيب الفرد من الدخل والدليل المادي الموسع لنوعية الحياة.

٦-١ نصيب الفرد من الدخل

اقترحت اللجنة في تقريرها لعام ١٩٩٩ استعمال طريقة أطلس البنك الدولي (ش) لتحويل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالعملة المحلية إلى دولارات الولايات المتحدة التي يسهل مقارنتها دولياً. وبعد استعراض منهجية المؤشر الجديد، خلص فريق الخبراء إلى أن ميزة طريقة

بالتوزيع من المعلومات الإضافية المفيدة، إلا أن مشاكل مقارنة البيانات جعلت استخدام تقديرات التوزيع والفقير صعبة في هذه المرحلة. ولذا وافق فريق الخبراء، على أن التحول إلى استهلاك السرعات الحرارية للفرد كنسبة مئوية للاحتياجات يعتبر تحسيناً يمكن تحقيقه.

ووافق الخبراء على أن العمر المتوقع عند الولادة ليس أفضل مؤشر عن حالة صحة السكان بسبب مشاكل نوعية البيانات. كما أنه مؤشر لا يعكس بسرعة كافية التغييرات التي تطرأ على الصحة والتغذية. لذلك فإن فريق الخبراء يؤيد استخدام نسبة وفيات الأطفال دون الخامسة التي تتوفر عنها بيانات موثوقة أكثر.

وفيما يتعلق بالتعليم، يؤيد فريق الخبراء استمرار استعمال المعايير الحالية. ووافق على أن متوسط سنوات الذهاب إلى المدرسة سيكون مؤشراً أفضل، إلا أنه لاحظ وجود مشاكل هامة في البيانات من حيث توفرها وقابليتها للمقارنة.

وختاماً، وافق الخبراء على أن التغييرات الموصى بها ستحسن الدليل المادي الموسع لنوعية الحياة من حيث المفهوم ومن حيث توافر البيانات كمؤشر مركب لقدرة الموارد البشرية.

واقترح الخبراء استخدام مؤشر لوغاريتم استهلاك السرعات الحرارية عند وضع الدليل المادي الموسع لنوعية الحياة لأنه يعكس على نحو أفضل الفروق النسبية بين البلدان. إذ أنه سيتيح تمييزاً أكبر بين القيم الأدنى، المتصلة أكثر بتحديد أقل البلدان نمواً(ت).

وأبرزت الأمانة العامة نتائج الاختبار التشخيصي والمحاكاة المتعلقين بالدليل المادي الموسع لنوعية الحياة (انظر الفرع ٤). وأعيد حساب الدليل المادي الموسع لنوعية الحياة في الموقع ووافق فريق الخبراء على التحسينات الموصى بها -

والمسألة الأخرى التي تمت مناقشتها هي توزيع الدخل في بلد ما. وقد أشير إلى أن قياسات مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تبالغ في تقدير مستوى متوسط الدخل لبلد ما (أي ما يتمتع به "الشخص العادي" في بلد ما) إذا كان توزيع الدخل غير متساو بدرجة كبيرة. إلا أن توزيع الدخل الداخلي يعتبر إلى حد كبير أحد متغيرات السياسات ولذا لا يعتبر ضرورياً لهذه الأغراض. علاوة على ذلك، فإن المؤشرات الأربعة التي تشكل الدليل المادي الموسع لنوعية الحياة عكست على نحو غير مباشر توزيع الدخل والفقير في بلد ما. علاوة على ذلك، كانت هناك صعوبات في توفر البيانات ومقارنتها لتعكس توزيع الدخل والفقير. وأوصى الخبراء بعدم استعمال توزيع الدخل وأبعاد الفقر في وضع معيار الناتج المحلي الإجمالي الحالي، رغم أنه يمكن إدراجها في تعديلات لاحقة في كل من هذا المعيار والدليل المادي الموسع لنوعية الحياة.

٦-٢ الدليل المادي الموسع لنوعية الحياة

جرت مراجعة الدليل المادي الموسع لنوعية الحياة في سياق توصية اللجنة بتنقيح مؤشرات الصحة والتغذية. وتفضل اللجنة، بالنسبة للتغذية، النسبة المئوية من السكان الذين يعانون من نقص التغذية، إلا أن هذه البيانات لم تكن متاحة بالنسبة للعديد من البلدان. ولذا فقد كان القياس الموصى به هو متوسط استهلاك الفرد من السرعات الحرارية كنسبة مئوية من متوسط احتياجات الفرد للسرعات. وفي مجال الصحة، أوصت اللجنة باستخدام نسبة وفيات الأطفال دون الخامسة بدلا من العمر المتوقع عند الولادة. ودرس فريق الخبراء كفاية وجدوى هذا الاختيار.

وفيما يتعلق باستهلاك السرعات الحرارية لكل فرد، كانت التقديرات متاحة بالنسبة للعديد من البلدان. وهي تستند إلى التوازن الغذائي. وستكون البيانات المتعلقة

القريبة من عتبة المعايير وتقديم معلومات تعكس أبعادا مختلفة من الضعف بما في ذلك الضعف الأيكولوجي.

وسوف تستخدم الخصائص ليس فقط بوصفها معلومات تكميلية عند النظر في موقع بلد ما إزاء مؤشر الضعف الاقتصادي، وإنما أيضا فيما يتعلق بالنتائج العامة للمعايير الرئيسية الثلاثة.

وعرضت أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التابعة للأونكتاد على فريق الخبراء مشاريع دراسات تتعلق بالبلدان الأربعة التي تضمنت تقارير لجنة السياسات الإنمائية إما التوصية برفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا أو النظر في إمكانية رفع اسمها منها وهي الرأس الأخضر وساموا وفانواتو وملديف.

وأعدت هذه التقارير بناء على طلب من اللجنة، كما يشير إلى ذلك تقريرها لعام ١٩٩٩، لتقديم معايير كمية إضافية في تحديد أقل البلدان نموا. وأشارت الأونكتاد إلى أن التقارير استندت إلى معلومات تم جمعها من البعثات الميدانية التي أوفدت إلى البلدان المعنية، بتعاون من سلطات تلك البلدان.

وأكدت تقارير الأونكتاد جدواها وقيمة مفهوم الضعف، وأتاحت فهما متعمقا لمواطن الضعف الهيكلية والواسعة النطاق التي تعانيها هذه البلدان. وكانت التقارير مفيدة للغاية. وانتهى فريق الخبراء إلى أن الدراسات جاءت ذات صلة واضحة بالنظر في ضعف بلد ما وشملت أبعادا لم تُتناول إلا بشكل عارض في مؤشر الضعف الاقتصادي، وخاصة فيما يتعلق بالهشاشة البيئية. وتضمنت التقارير معلومات إضافية في مجالات أخرى مثل عدم استقرار أسعار الصادرات ولتغير تدفقات المساعدة ونقص المحاصيل والاعتماد على مجموعة ضئيلة من الصادرات ومشاكل النقل. وأوصى فريق الخبراء بإعداد الخصائص المتعلقة بجميع

التغيرات إلى مؤشرين واستعمال اللوغاريتم في حالة استهلاك السرعات الحرارية كنسبة مئوية من الاحتياجات.

وفي المناقشات العامة، تطرق فريق الخبراء من جديد إلى مسألة إمكانية الاستعاضة عن مكونات دليل التنمية البشرية ذات الصلة بالدليل المادي الموسع لنوعية الحياة. وتم التأكيد على أن دليل التنمية البشرية ومكوناته ليست ملائمة لغرض تحديد أقل البلدان نموا. بالإضافة إلى ذلك، فقد سعى الدليل المادي الموسع لنوعية الحياة إلى دراسة تنمية الموارد البشرية في سياق أوسع (مؤشران لكل من التعليم والصحة) والمؤشرات التي تم اختيارها أكثر موثوقية وملائمة للغرض من بعض مكونات دليل التنمية البشرية.

كما نوقشت نوعية البيانات ومدى دقة قياس مؤشر محدد للرفاهية أو القدرة البشرية. وخلص الخبراء إلى أنه، مع مراعاة عدم إمكانية التصدي لهذه الشواغل على نحو كاف بالبيانات المتاحة من أوثق المصادر كالمُنظمات الدولية المتخصصة في هذه المجالات، ينبغي توخي مزيد من العناية والحذر عند تطبيق المعايير الكمية بغية تحديد وضع البلد.

٧ - الاستخدام التكميلي للبيانات عن الضعف التي يضعها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

في التوصية الواردة في تقرير اللجنة لعام ١٩٩٩ بإدماج مؤشر الضعف الاقتصادي قد لا يتيح إلا قياسا جزئيا وتقريبا لمستوى ضعف البلد النسبي. وثمة حاجة للنظر في إجراء تقييم أعمق للضعف على أساس كل حالة على حدة. وتدعو الحاجة إلى النظر في حالات الإدراج ورفع اسم البلد. ولذلك فقد أوصت اللجنة بإعداد وثيقة تدعى "بيان عن الضعف" للحالات القريبة من العتبة. وينبغي أن يصمم البيان بحيث يسمح بإجراء تقييم شامل عن الوضع للبلدان

وفي استعراضه للمستويين الحديين للدليل المادي الموسع لنوعية الحياة ومؤشر الضعف الاقتصادي، اتبع فريق الخبراء المبادئ التي وافقت عليها في عام ١٩٩١ لجنة التخطيط الإنمائي السابقة^(٤)، أيدها اللجنة في عام ١٩٩٩. وعلى وجه التحديد، تقرر أن تكون عتبة الإدراج المتعلقة بأي مؤشر مركب هي قيمة مؤشر المعيار الخاص بفترة الربع الأعلى من مجموع البلدان المنخفضة الدخل. وحرص أيضا فريق الخبراء على ضمان ألا تؤدي التغييرات في المعايير والمنهجية إلى أي تغير مفرط في القائمة الحالية لأقل البلدان نمواً، وذلك حتى تكون هناك استمرارية على مر الزمن. وفي تحديد مستويات عتبة الإدراج في القائمة، لم ير فريق الخبراء داعياً لإدخال أي تغيير على المبدأ المتفق عليه في الماضي بوصفه دليلاً توجيهياً لتحديد هذه المستويات. وفي حالة مؤشر الضعف الاقتصادي كما اقترح في عام ١٩٩٩، الذي تدل فيه القيم العالية على درجة عالية من الضعف، ستكون نقطة الفصل هي قيمة الربع الدنيا.

وفي ضوء المعلومات المتاحة بواسطة المؤشرات وخصائص الضعف، استنتج فريق الخبراء أن استعراض قائمة أقل البلدان نمواً ينبغي أن يتم على النحو التالي:

أولاً، يتعين تحديد عتبة، رفع الاسم من القائمة فيما يتعلق بالنتائج المحلي الإجمالي بإضافة ١٥ في المائة لنقطة الفصل الخاصة بالإدراج وكان ذلك مبدئياً هو القيمة المساوية من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لنقطة الفصل لنصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي التي حددها البنك الدولي لفئة البلدان المنخفضة الدخل. وفي استعراض عام ١٩٩٧، تم تحديد تلك القيمة بما قدره ٨٠٠ دولار أي بزيادة قدرها مائة دولار عن نقطة الفصل لعام ١٩٩٤، التي كانت في حد ذاتها تزيد بمبلغ ١٠٠ دولار عن معيار عام ١٩٩١. وأضيفت تلك الزيادات لتعكس تضخم الأسعار فضلاً عن النمو الحقيقي في دخل الفرد في البلدان النامية، نظراً لأن مفهوم أقل البلدان نمواً مفهوم نسبي. وأشار أيضا

البلدان المحتمل رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً، وإلى حد معقول بالبلدان المحتمل إدراجها في تلك القائمة، وذلك كإجراء احتياطي ضروري ضد التغيير السابق لأوانه في مركز بلد ما نتيجة لقصور نوعية البيانات.

وبعد الاستعراض والمناقشات الدقيقة التي دارت بينهم قدموا بعض التوصيات فيما يتعلق بمحتوى خصائص الضعف وشكلها في المستقبل. وهذه التوصيات هي كالتالي:

- إضافة جدول موجز للبيانات/المعلومات الأساسية المتعلقة بكل حالة على حده، بما في ذلك السكان والموقع الجغرافي والمناخ؛
- الاستفادة أكثر من الدراسات المتعلقة بالضعف التي أعدتها المنظمات الأخرى فيما يتعلق بهذه البلدان، إذا كانت متاحة وهامة؛ وإدراج تكلفة التأمينات وتكاليف تشييد الهياكل الأساسية إذا ما توفرت؛
- دراسة التغيرات الحديثة بتعمق أكبر، ولا سيما فيما يتعلق بأهلية هذا البلد أو ذلك لإدراجه في القائمة أو رفع اسمه منها؛
- فحص الإحصائيات المستخدمة في عمل اللجنة بشأن المؤشرات الكمية؛
- إضافة موجز للاستنتاجات لتسليط الضوء على مواطن الضعف والقيود الهيكلية الأشد أهمية.

٨ - التوصيات والآثار المترتبة على إدراج الاسم في القائمة أو رفعه منها

رأى الفريق أن الإدماج الكامل لمفهوم الضعف من خلال مفهوم مؤشر الضعف الاقتصادي والدراسات الموجزة لمؤشرات الضعف، يؤدي، كما أوصت بذلك اللجنة، إلى تحسن ملموس في التعرف على الصعوبات الهيكلية المستمرة المرتبطة بركود النمو الاقتصادي وبطء الحد من الفقر.

وإذا تم تطبيق هذه التغييرات في المعايير على المعلومات المتاحة للخبراء في اجتماع باريس، فإن الآثار بالنسبة لقائمة أقل البلدان نموا ستكون على النحو المبين أدناه:

- وبدا من الواضح أن هناك بلدا إضافيا واحدا فقط، هو السنغال، مؤهل للإدراج في القائمة، وفي بلدان آحران، هما غانا والكونغو، بالمعايير ولكنهما كانا قريين من عتبة الدليل المادي الموسع لنوعية الحياة.
- عند النظر في احتمال إدراج بلدان أخرى في القائمة، أشار فريق الخبراء إلى أن غانا رفضت إدراجها في القائمة بعد استعراض ١٩٩٤، كما تم ربط الهبوط الأخير في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الكونغو، وهو بلد مصدر للنفط، بالحرب الأهلية. وينبغي أن تؤخذ هذه الاعتبارات والمعلومات الأخرى بعين الاعتبار عند قيام اللجنة بإعداد توصيتها فيما يتعلق بحالات الخط الفاصل هذه؛
- ووفقا للقاعدة التي تنص على عدم جواز اقتراح رفع اسم بلد من القائمة إلا إذا كان ذلك يفي بمعايير رفع الاسم من القائمة في استعراضين متتابعين، درس فريق الخبراء أيضا آثار المعايير الجديدة بالنسبة للبلدان الأربعة المقترح رفع أسمائها من القائمة في عام ٢٠٠٠.

وفي حالة فانواتو (انظر الإطار)، التي اعتبرت أولا مؤهلة لرفع اسمها من القائمة في عام ١٩٩٤ فيما يتعلق بكل من الناتج المحلي الإجمالي والدليل المادي الموسع لنوعية الحياة، كان مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لا يزال يفوق بوضوح عتبة لرفع الاسم من القائمة، ولكن الدليل المادي الموسع لنوعية الحياة كان أدنى من العتبة الجديدة لرفع

الخبراء إلى أن مستوى الفصل للناتج القومي الإجمالي في فئة البلدان المنخفضة الدخل التي يضعها البنك الدولي قد زاد على مر السنين. وتم الاتفاق على أن مبلغ ٩٠٠ دولار يتسق مع الممارسة الماضية.

ومن أصل ٤٨ بلدا من أقل البلدان نموا و ١٩ بلدا آخر من البلدان المنخفضة الدخل، أو ما مجموعه ٦٧ بلدا، فإن عتبة الدليل المادي الموسع لنوعية الحياة ستكون معادلة للقيمة القريبة من البلد السابع عشر في قائمة البلدان المصنفة تنازليا بحسب المؤشر. وفي حالة مؤشر الضعف الاقتصادي، سيكون العتبة هي القيمة القريبة من البلد السابع عشر في قائمة البلدان المصنفة تصاعديا بحسب المؤشر. وفيما يتعلق برفع الاسم من القائمة، اقترح تقرير لجنة السياسات الإنمائية لعام ١٩٩٩ أن يكون عتبة هذين المؤشرين فيما يتصل برفع الاسم من القائمة أعلى بحوالي ٢٠ في المائة عن عتبة الإدراج فيها بالنسبة للدليل المادي الموسع لنوعية الحياة وأن يقل بنسبة ٢٠ في المائة عن عتبة الإدراج بالنسبة لمؤشر الضعف الاقتصادي. وحرصا على المعالجة المتجانسة لجميع المعايير، اقترح فريق الخبراء أن يكون الأساس المرجعي للناتج المحلي الإجمالي للفرد لغرض رفع الاسم من القائمة أعلى من مستوى إدراجه بالنسبة المئوية نفسها، رغم أن اللجنة كانت اقترحت هامشا قدره ١٠٠ دولار في عام ١٩٩٩^(٢). بيد أن فريق الخبراء لاحظ أن الهامش بين الإدراج والرفع في الاستعراضات السابقة كان يتراوح بين ١١ و ١٧ في المائة، وفقا للقيم المحددة للمعايير والسنة^(٣). وعليه أوصى الفريق بهامش نسبته ١٥ في المائة بالنسبة للمعايير الثلاثة كافة. وأعرب فريق الخبراء عن ارتياحه لأن ذلك سوف لا ينشأ عنه شرط أكثر تسامحا لرفع الاسم من القائمة كما كان شأنه في الماضي^(٤).

وجدد فريق الخبراء أيضا تأكيد توصية اللجنة في دورتها لعام ١٩٩٩ بتكميل المؤشرات الكمية بخصائص الضعف لكل بلد من البلدان الواقعة عند الخط الفاصل ولجميع البلدان التي يمكن رفع أسمائها من القائمة^(٥).

مستوى مؤشر الضعف الاقتصادي المحدد كعتبة لرفع الاسم من القائمة، علاوة على أنه لم يصل في استعراض عام ١٩٩٧ إلى مستوى معيار مؤشر التنوع الاقتصادي المحدد لهذا الانتقال، فإنه لا ينبغي التوصية لها بالانتقال من القائمة.

وتختلف حالة فانواتو عن ذلك. إذ أن فانواتو تستوفي عتبة رفع الاسم من القائمة المحددة على أساس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وكانت تلك هي الحالة في استعراض عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٧. وهي لا تستوفي معيار رفع الاسم من القائمة المحدد على أساس مؤشر الضعف الاقتصادي في الاستعراض الراهن ولم تستوف معيار رفع الاسم من القائمة فيما يتعلق بمؤشر التنوع الاقتصادي في استعراض عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٧. وفي حقيقة الأمر، فإن مؤشر التنوع الاقتصادي المتعلق بها هو أعلى بكثير من العتبة (تعني "أعلى" هنا أكثر ضعفاً). بيد أن فانواتو لم تعد تستوفي عتبة الانتقال من القائمة المحددة على أساس المؤشر المادي الموسع لنوعية الحياة.

ويرجع السبب في أن فانواتو لا تستوفي عتبة رفع الاسم من القائمة المحددة على أساس المؤشر المادي الموسع لنوعية الحياة في هذا الاستعراض إلى أن المؤشرات الاجتماعية في فانواتو أصابها الركود أو تحسنت بقدر أقل من التحسن الذي حدث في بلدان نامية أخرى، مما يجعل وضع هذا البلد النسبي أقل ملاءمة مما بدا عليه في الاستعراضات السابقة. ويتسق هذا التدهور النسبي مع الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في البذرة المعدة عن الضعف. وهو يتجلى في النسبة بين المؤشر المادي الموسع لنوعية الحياة المتعلق بفانواتو والقيمة المتوسطة للمؤشر المادي الموسع لنوعية الحياة المتعلق بأقل البلدان نمواً الحالية، وغيرها من البلدان منخفضة الدخل: وقد بلغت في هذا الاستعراض ١,٣٨، في حين كانت ١,٤٦ في استعراض عام ١٩٩٧.

الاسم من القائمة. وعلاوة على ذلك، كان مؤشر الضعف الاقتصادي يفوق العتبة. ووفقاً لهذين المعيارين الجديدين، فإن فانواتو لا تفي بشروط رفع الاسم من القائمة. وقد أكدت نتائج بيان الضعف التقييم الآنف الذكر.

ولم تعد ساموا (انظر الإطار)، التي يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها نحو ١٠٠٠ دولار، لم تعد تفي بمعيار الإخراج المتعلق بالناتج المحلي الإجمالي. وزيادة على ذلك، كانت ساموا في مرتبة الضعف الشديد على مؤشر الضعف الاقتصادي. وقد أكدت مجدداً النتائج الواردة في خصائص الضعف هذا التقييم الكمي. ولذلك، ينبغي عدم التوصية بإخراج ساموا من القائمة.

وبدأ الرأس الأخضر حالة من حالات الخط الفاصل فيما يتعلق بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ولتبي معيار رفع الاسم من القائمة المتعلق بالدليل المادي الموسع لنوعية الحياة، لكنه كان مصنفاً ضمن البلدان المنخفضة الدخل الأشد ضعفاً على مؤشر الضعف الاقتصادي.

السبب في عدم إمكانية رفع اسم ساموا وفانواتو من قائمة أقل البلدان نمواً

بالنسبة لساموا، يكمن سبب ذلك في أنه في عام ١٩٩٧ كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أعلى من عتبة الانتقال من قائمة أقل البلدان نمواً ولكنه أدنى الآن. فقد حدث ركود في القيمة الحقيقية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ساموا منذ الاستعراض السابق، مما هبط بالبلد إلى مستوى أقرب من حد فئة البلدان المنخفضة الدخل المحددة من البنك الدولي. وينبغي أيضاً ملاحظة أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ساموا كان، في استعراض عام ١٩٩٧، أعلى من مثيله في الرأس الأخضر وملديف وليبيريا، ولكنه الآن أدنى من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في هذه البلدان. وحيث أنه لم يصل كذلك إلى

إذا كان ينبغي رفعه من القائمة. وهناك إحساس بأن التحدي الذي يواجهه هذا البلد من جراء التغيير المناخي هو تحد شديد الخصوصية بالنسبة للبلد والمجتمع الدولي. وقد يستلزم ذلك نقل السكان، وتكبد تكاليف بالنسبة للمرافق الأساسية، وارتفاع تكلفة التأمين، الأمر الذي قد يتطلب تقديم مساعدة خاصة في الإطار الأوسع للتعاون الدولي.

ولا يبدو أن هناك بلدانا أخرى مؤهلة للإدراج في القائمة أو الرفع منها وفقا لهذه المعايير الجديدة (انظر التذييل الثاني).

وقد ناقش فريق الخبراء أيضا ما إذا كان ينبغي إدراج بلدان أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى التي أصبحت دولا مستقلة في التسعينات في الاستعراض الذي يجريه عند نظره في قائمة أقل البلدان نموا. وتستلزم الحالة في هذه البلدان إيلاء اعتبار خاص بها. وقد سجلت، بوصفها جمهوريات أو دولا من البلدان الاشتراكية سابقا، ترتيبا عاليا على قائمة المؤشر المادي الموسع لنوعية الحياة، نتيجة للسياسات الاجتماعية الماضية. وفي ضوء التغيرات الاقتصادية والسياسية الرئيسية التي حدثت خلال مرحلة تحولها إلى الاستقلال وسعيها لإقامة اقتصادات سوقية، عانت اقتصاداتها من مستويات عميقة من الركود. ورغم أن دخلها قد يكون منخفضا في بعض الحالات، فإن ذلك لم يكن ليؤهلها لاستيفاء جميع المعايير الثلاثة اللازمة للإدراج في قائمة أقل البلدان نموا. علاوة على ذلك، حيث أنها بلدان "جديدة"، فإن البيانات التاريخية المطلوبة لحساب مؤشر التنوع الاقتصادي غير كافية. ونتيجة لهذه الاعتبارات، فقد استبعدت حاليا من عينة البلدان النامية المؤهلة للإدراج بالقائمة. بيد أن الهبوط الاقتصادي دام في هذه البلدان أكثر مما كان متوقعا لدى الكثيرين. وإذا لم تحقق اقتصاداتها تحسنا، فإنه سيكون من الصعب عكس اتجاه جوانب التراجع في التقدم الاقتصادي، الأمر الذي قد يفضي إلى انخفاض المستوى المادي الموسع لنوعية الحياة. واقترح الخبراء إدراج هذه البلدان في استعراض عام ٢٠٠٣ الذي سيجري لقائمة أقل البلدان نموا.

ومن الجدير بالملاحظة أن الفرق بين عتبي المؤشر المادي الموسع لنوعية الحياة المتعلقين بالإدراج في القائمة أو بالرفع منها قد تغيرتا في هذا الاستعراض. بيد أن القاعدة الجديدة المتعلقة بنسبة الفرق بينهما التي تبلغ ١٥ في المائة، مقارنة بنسبة ١١ في المائة في الاستعراضين السابقين، لا يؤثر على حالة فانواتو: فمستوى المؤشر المادي الموسع لنوعية الحياة المتعلق بفانواتو لا يزيد عن عتبة الإدراج بالقائمة إلا بنسبة ٨ في المائة. وهي لن تستوفي معيار الرفع من القائمة المحدد على أساس المؤشر المادي الموسع لنوعية الحياة حتى في حالة تطبيق القاعدة السابقة التي تبلغ نسبتها ١١ في المائة.

وقد أبرزت نبذة الضعف اعتماد البلد الشديد على المعونة والتحويلات من الخارج، اللتين كانتا غير مستقرتين في السنوات الأخيرة. وفي حالة من هذا القبيل، فإن الأمر متروك لتقدير اللجنة لتقرر ما إذا كان الرأس الأخضر مؤهلا للانتقال من القائمة أم لا.

ونصيب دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ملديف هو أعلى كثيرا من عتبة الرفع من القائمة، كما أن المؤشر المادي الموسع لنوعية الحياة المتعلق بها هو أعلى كثيرا من عتبة هذا الرفع، لذا فإنها مؤهلة للرفع من القائمة حتى في حالة عدم وصول مؤشر التنوع الاقتصادي المتعلق بها لعتبة هذا الرفع. وفي واقع الأمر، فإن مؤشر التنوع الاقتصادي المتعلق بها كان أقل مؤشر فيما بين الحالات الأربع المرشحة للرفع من القائمة ولا يزيد إلا بشكل ضئيل عن العتبة. وأكدت النتائج الواردة في نبذة الضعف الاستنتاج الذي تم التوصل إليه استنادا إلى المؤشرات النوعية، إلى حد أن ملديف كانت أقل تضررا من البلدان الثلاثة الأخرى من جراء الصدمات الخارجية المنشأ. بيد أن النبذة أكدت أيضا القلق الرئيسي لدى البلد إزاء عواقب ارتفاع مستويات البحر على المدى الطويل. وقد يكون من الملائم أن تراعي اللجنة هذه المعلومات والتحدي المحدد الطويل الأجل الذي يواجهه هذا البلد على الوجه المبين في النبذة، عند البت فيما

(ح) بلغت نسبة المعونة إلى الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط ما يجاوز نسبة ٢٠ في المائة بين البلدان الأقل نمواً الحالية في منتصف التسعينات.

(ط) أعدت هذا التقرير الأمانة العامة، بناء على معلومات وإرشادات قدمها فريق من الخبراء اجتمع في باريس في الفترة من ٢٩ شباط/فبراير إلى ٢ آذار/مارس ٢٠٠٠. وأتيح مشروع للتقرير عند وصول الأعضاء لأغراض عقد دورة للجنة في أوائل نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وعدل التحليل والاستنتاجات الواردة في التقرير جزئياً لكي تعكس على نحو أفضل حصيلة المداولات في دورة اللجنة.

(ي) تجمع بين عامل محدد وعامل احتمالي. لمزيد من التفاصيل، انظر (CDP/2000/Plen/21) المعنونة "مؤشر الضعف الاقتصادي: مذكرة تفسيرية".

(ك) نظراً للقيود المفروضة على طول التقرير، فإن الجداول الإحصائية والأرقام وغيرها من المواد الداعمة لم تدرج في هذا المقام. وهي متاحة رهن الطلب لدى الأمانة العامة.

(ل) غيرت تقديرات بارامترات التراجع إلى قيم فترات ثقتها العليا والدنيا والبالغة ٩٥ في المائة، واستخدمت التقديرات الجديدة في حساب المؤشرات المادية الموسعة لنوعية الحياة لهذه البلدان. ولم يغير ذلك كثيراً من ترتيب البلدان رغم أن قيمة المؤشر لدى بعض البلدان قد تغير إلى حد ما.

(م) لاحظ الخبراء، عند مراجعة الآثار المترتبة من حيث إدراج اسم البلد في القائمة أو رفعه منها، أن سد الثغرات التي تكتنف البيانات غير ضروري بالنسبة للبلدان القريبة من عتبة الإدراج أو عتبة رفع اسم البلد من القائمة.

(ن) لنفترض، على سبيل المثال، أن العمر المتوقع عند الميلاد في جميع البلدان النامية، باستثناء بلد واحد، يقع ما بين ٦٠ سنة و ٧٠ سنة، أما في البلد الاستثنائي، فلا يتعدى هذا العمر ٤٠ سنة، بسبب استمرار الصراع المدني لفترة طويلة وانحياز نظام الرعاية الصحية. عندئذ سيؤدي استخدام طريقة التحويل المعتمدة على القيم القصوى والدنيا إلى جعل الاختلافات بين البلد ذي الحالة المتطرفة وباقي البلدان أقل وضوحاً، إذ يُقَرَن هذا البلد على المؤشر بقيمة قدرها صفر، في حين تُضغَط باقي البلدان (وهي تزيد على ١٢٠ في العينة التي نظرت فيها اللجنة) في النطاق من ٦٦,٧ إلى ١٠٠.

(أ) تتوفر أمثلة كثيرة في هذا الصدد. فعلى سبيل المثال، تكررت الدعوة إلى بلوغ "هدف ٠,٧ في المائة" في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية دون أن تواكب هذا في أي وقت التزامات البلدان والوكالات المانحة لبلوغ هذا الهدف (أو حتى لتجنب زيادة التراجع عنه). وهناك مثال آخر ويتمثل في هدف تكرر ذكره وهو خفض عدد سكان العالم الذين يعيشون في حالة من سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي إلى النصف (أي مما يربو على ٨٠٠ مليون نسمة في الوقت الحالي إلى ٤٠٠ مليون نسمة بعد ١٥ سنة)؛ ومرة ثانية لم تعلن التزامات محددة وموثوقة وقابلة للرصد فيما يتعلق بتوافر الموارد، وبناء المؤسسات والسياسات العامة.

(ب) تجلّى هذا بصورة كبيرة في النكسة التي تعرضت لها البلدان النامية أثناء الأزمات المالية الدولية الأخيرة، وفي المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية المعقود في سياتل، واشنطن، تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، حيث أسهم انعدام الاهتمام بصورة ملموسة، بمصالح البلدان النامية في فشل المفاوضات من أجل زيادة تقدم عملية العولمة.

(ج) انظر تقرير لجنة التخطيط الإنمائي عن أعمال دورتها الحادية والثلاثين، نيويورك، ٥ - ٩ أيار/مايو ١٩٩٧ الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٧، الملحق رقم ١٥ (E/1997/35).

(د) ما برح الاستعراض يجري كل ثلاث سنوات منذ عام ١٩٩١، عندما استعُض بمؤشرين مركبين عوضاً عن مؤشرين منفردين لتوضيح أوجه الضعف الهيكلي لانخفاض مستوى الموارد البشرية ودرجة التنوع الاقتصادي بصورة أفضل.

(هـ) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٩، الملحق رقم ١٣ (E/1999/33)، الفقرة ١١٧.

(و) المرجع نفسه.

(ز) تجدر الإشارة إلى نقطة الحد الأدنى التي اعتمدها البنك الدولي بالنسبة إلى البلدان المنخفضة الدخل تزيد مع الوقت (فقد زادت على سبيل المثال من ٦٩٥ دولاراً عام ١٩٩٥ إلى ٧٨٥ دولاراً عام ١٩٩٩)، وإلى أن البنك الدولي يستند إلى الناتج القومي الإجمالي، لا الناتج المحلي الإجمالي، في تحديده لهذه الفئة من البلدان.

(ت) يستند الاقتراح إلى الملاحظة بأن الفرق بين نوعية الحياة في حالة الوفاء بـ ١٣٠ في المائة من متطلبات الجرعات المستهلكة من السرعات الحرارية و ١٤٠ في المائة لم تكن هي ذاتها بين تلبية ٩٠ في المائة من المتطلبات و ١٠٠ في المائة. ويعكس اللوغاريتم الفرق النسبي بشكل صحيح.

(ث) في ذلك الوقت اعتقدت اللجنة أن نقاط الفصل ينبغي أن يكون أقل قليلا من القيم العليا المقدرة للبلدان المنخفضة الدخل؛ وقررت وضع الأساس المرجعي عند الربع الثالث من كل مؤشر على حدة بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل (انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩١، الملحق رقم ١١ (E/1991/32)، الفقرة ٢٤١).

(خ) من الأسباب التي دعت أيضا إلى وضع هامش بنسبة ٢٠ في المائة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي اعتبار أن بعض أقل البلدان نموا حصلت على مساعدة إتمائية تعادل نسبة كبيرة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي، هذه المساعدة التي يمكن خفضها إذا فقد البلد مركزه ضمن قائمة أقل البلدان نمو.

(ذ) على سبيل المثال، كان الهامش المتعلق بالناتج المحلي الإجمالي يبلغ نحو ١٧ في المائة في عام ١٩٩١، و ١٤ في المائة في عام ١٩٩٤ و ١١ في المائة في عام ١٩٩٧. وكان الهامش المتعلق بالدليل المادي الموسع لنوعية الحياة يبلغ نحو ١١ في المائة في الاستعراضات الثلاثة، بينما بلغ الهامش المتعلق بمؤشر الضعف الاقتصادي ١٤ في المائة في عام ١٩٩١ و ١٢ في المائة في عام ١٩٩٤ و ١٧ في المائة في عام ١٩٩٧.

(ض) لم يغير خفض الهامش من ٢٠ في المائة إلى ١٥ في المائة النتيجة فيما يتعلق بمجالات رفع الاسم من القائمة التي تم النظر فيها في هذا الاستعراض.

(غ) أشارت اللجنة في تقريرها عن دورها الأولى إلى أنه "من شأن المعلومات المقدمة في بيان الضعف هذا أن تساعد اللجنة في البت في إدراج البلدان في قائمة أقل البلدان نموا، وخاصة في الحالات التي يقترب فيها وضع البلد من العتبة فيما يتعلق بأي معيار من المعايير الكمية الأساسية الثلاثة، مع انطباق المعيارين الآخرين عليه على نحو واضح. وفيما يتصل برفع أسماء البلدان يمكن أخذ ذلك في الاعتبار إذا تجاوز البلد عتبتين من العتبات الثلاث ولكنه يظل قريبا من عتبه فيما يتعلق بمعيار واحد على الأقل من هذين المعيارين (انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٩، الملحق رقم ٣٣ (E/1999/13)، الفقرة ١٢٤).

(س) يمكن هنا الاستشهاد بمثال لتوضيح هذه النقطة. فلنفترض مثلا أن أعلى جرعة يومية للفرد من السرعات الحرارية في صفوف البلدان النامية، محسوبة كنسبة مئوية من الاحتياجات اليومية، هي ١٧٠ وأن النسبة التي تليها في الارتفاع هي ١٦٠. هذا الفرق البالغ ١٠ نقاط مئوية سوف يؤدي إلى ترتيب معدلي الاستهلاك هذين من حيث الأعداد الترتيبية باعتبارهما ١ و ٢. وفي حالة وجود بلدين آخرين متجاورين تبلغ النسبة فيهما ١٠٠ في المائة و ٩٠ في المائة، فإن الفارق الذي سيفصل بينهما في الترتيب سيكون قدره وحدة واحدة أيضا. ومن الواضح أن الاختلاف بين أول بلدين من حيث الإمداد الغذائي وبالتالي، من حيث نوعية الحياة، أقل كثيرا منه بين البلدين الآخرين. بيد أن هذا الاختلاف "الحقيقي" لا يتبين من الترتيب المستند إلى الأعداد الترتيبية.

(ع) أحرزت الأمانة العامة اختبارا عقب الاجتماع، استخدم فيه الدليل المادي الموسع لنوعية الحياة، محسوبا كمتوسط للترتيب المستند إلى الأعداد الترتيبية. ولم يحدث هذا أي تغيير فيما يتعلق بالاستنتاجات الخاصة بتدرج المواقع.

(ف) نطاق فئة الخدمات، حسب استخدامها هنا، أوسع مما هو عليه في التعريف التقليدي. فهو يشمل أيضا الاتصالات والنقل، وذلك من أجل بيان أهمية الهياكل الأساسية في الاقتصاد الحديث.

(ص) تجمع بين عامل محدد وعامل احتمالي. لمزيد من التفاصيل، انظر (CDP/2000/Plen/21) المعنونة "مؤشر الضعف الاقتصادي: مذكرة تفسيرية".

(ق) أعد رسم بياني مشابه للدليل المادي الموسع لنوعية الحياة. ويبدو مرة أخرى أن لفئة أقل البلدان نموا قيمة متوسطة مختلفة، وفي هذه الحالة تشير القيمة الأدنى إلى أن المؤشر يستحوذ على عائق هيكلية لتنمية موارد بشرية متدنية في أقل البلدان نموا.

(ر) على سبيل المثال، فإن الفرق البالغ ١٠ ملايين نسمة بين بلدين صغيرين ينطوي على وفورات اقتصادية هامة بالنسبة للبلد الأكثر سكانا، في حين ليس هو الحال بين بلدين كبيرين كالهند والصين.

(ش) تقوم طريقة أطلس البنك الدولي بتحويل الأرقام (من قبيل الناتج القومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي) بالعملة المحلية بسعر صرف يحدد بأنه متوسط مدة ثلاث سنوات متحركة لسعر صرف رسمي معدل بمعدل التضخم بالنسبة إلى متوسط مجموعة البلدان الخمسة خلال الفترة نفسها.

التذييل الأول

قائمة المشاركين

أعضاء لجنة السياسات الإنمائية

السيد باتريك غيلومونت، رئيس فريق الخبراء

السيد نوغويورو ه. ليومبا

السيد ب. جايندرا ناياك

السيد ميلوفيتش بانتش

السيد بشنودات بيرسود، مقرر فريق الخبراء

موظفو الأمانة العامة للأمم المتحدة

السيد شارلز ميلنكو

السيد أناتولي شموليف

السيدة وينيان يانغ

موظفو أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

السيد بيير إنكونتر، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، جنيف

مراقبون/مشاركون خلال جزء فقط من اليوم الأول

السيد بيير بوزو، وزارة الخارجية، فرنسا

السيد كرسنوفر إيستر، أمانة الكمنولث، لندن

السيد جوست فالاند، رئيس لجنة السياسات الإنمائية

السيد جون غريندل، مستشار، وزارة الخارجية، حكومة آيرلندا

السيد روسل هورث، لجنة علم الأرض التطبيقي في جنوب المحيط الهادئ، فيجي

السيدة إليزابيث روبن، إدارة التنمية الدولية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا

الشمالية

التعديل الثاني

أقل البلدان نمواً والبلدان المنخفضة الدخل: المعايير المستخدمة لتحديد
مدى الأهلية اللازمة لمركز أقل البلدان نمواً

مؤشر التنوع الاقتصادي	المؤشر المادي الموسع لنوعية الحياة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة)	السكان (بالملايين)	١٩٩٧		
٤٤,٦	٢١,٣	١٠٦	٥٨,٢		إثيوبيا	من أقل البلدان نمواً
٢٧,١	٢٧,٣	١٧٢	٣,٤		إريتريا	من أقل البلدان نمواً
٤٤,٩	١٢,٨	٢٨٦	٢٠,٩		أفغانستان	من أقل البلدان نمواً
١٧,٤	٧٤,١	١٠١٠	٢٠٣,٤		إندونيسيا	
٥٥,٢	٣٠,٩	٥٩٦	١١,٧		أنغولا	من أقل البلدان نمواً
٥٦,٥	٣٩,٣	٣١٥	٢٠,٠		أوغندا	من أقل البلدان نمواً
٢٢,٢	٤٨,٣	٥٠٢	١٤٤,٠		باكستان	
٢٣,٨	٤٠,٧	٣٣٧	١٢٢,٧		بنغلاديش	من أقل البلدان نمواً
٥٨,٧	٤٠,٠	٣٧٨	٥,٦		بنن	من أقل البلدان نمواً
٤٢,٣	٤٣,٣	١٩٧	١,٩		بوتان	من أقل البلدان نمواً
٤٤,٦	٢١,٧	٢٤١	١١,٠		بوركينافاسو	من أقل البلدان نمواً
٥١,٦	٢١,٧	١٤٣	٦,٤		بوروندي	من أقل البلدان نمواً
٦٤,٤	٣١,١	٢٢٧	٧,١		تشاد	من أقل البلدان نمواً
٤٥,٣	٥٢,٥	٣٣٧	٤,٣		توغو	من أقل البلدان نمواً
٧٣,٧	٥٧,٧	١ ٣٢٠	٠,٠١		توفالو	من أقل البلدان نمواً
٥٣,٩	٥٨,٢	٨٤٦	٠,٤		جزر سليمان	من أقل البلدان نمواً
٥٥,٤	٤٠,٤	٣٩٤	٠,٦		جزر القمر	من أقل البلدان نمواً
٤٢,٤	٣٦,٢	٣١٦	٣,٤		جمهورية أفريقيا الوسطى	من أقل البلدان نمواً
٣٦,٢	٤٢,٧	١٩٣	٣١,٤		جمهورية ترانيا المتحدة	من أقل البلدان نمواً
٣٢,٣	٦١,٦	٢٣٢	٢٣,٠		جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	
٥١,٩	٤٢,٧	١٣٢	٤٨,٠		جمهورية الكونغو الديمقراطية	من أقل البلدان نمواً

مؤشر التنوع الاقتصادي	المؤشر المادي الموسع لتوعية الحياة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة)	السكان (بالملايين)	١٩٩٧	من أقل البلدان نموا
٤٥,٧	٤٤,٤	٣٧٩	٥,٠	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	من أقل البلدان نموا
٤٦,٦	٢٩,١	٧٧٣	٠,٦	جيبوتي	من أقل البلدان نموا
٥٧,٠	٧٢,٦	١ ٠٨٩	٠,٤	الرأس الأخضر	من أقل البلدان نموا
٥٥,٩	٣٦,٩	٢١٦	٦,٠	رواندا	من أقل البلدان نموا
٥١,٨	٤٨,٤	٣٧٩	٨,٦	زامبيا	من أقل البلدان نموا
٤٠,٩	٦٣,٤	٧٠٨	١١,٢	زمبابوي	من أقل البلدان نموا
٥٢,٥	٧٠,٧	١ ٠٢١	٠,٢	ساموا	من أقل البلدان نموا
٥٩,١	٤٦,٥	٣٣٦	٠,١	سانت تومي وبرنسيبي	من أقل البلدان نموا
٢٦,٢	٧٥,٥	٧٩٣	١٨,٣	سري لانكا	من أقل البلدان نموا
٤٠,٩	٤٠,٠	٥٤٥	٨.٨	السنغال	
٤٤,٥	٤٥,٤	٣٢٨	٢٧,٧	السودان	من أقل البلدان نموا
٤٦,٣	٢١,٩	١٧٠	٤.٤	سيراليون	من أقل البلدان نموا
٥٨,٠	١٦,٧	١٦٩	٨.٨	الصومال	من أقل البلدان نموا
٤,٢	٧٨,٢	٧٠٥	١ ٢٤٤,٢	الصين	من أقل البلدان نموا
٦١,٨	٣٢,٦	٣٤٨	١,٢	غامبيا	من أقل البلدان نموا
٤٣,١	٥٧,٠	٣٩٠	١٨,٧	غانا	
٥١,٤	٧٣,٤	٨٣٥	٠,٨	غيانا	من أقل البلدان نموا
٤٥,٨	٢٦,٢	٥٧٥	٧,٣	غينيا	من أقل البلدان نموا
٥٥,٨	٥١,٩	١ ٠٩٣	٠,٤	غينيا الاستوائية	من أقل البلدان نموا
٥٥,٩	٣٤,٢	٢٢١	١.١	غينيا - بيساو	من أقل البلدان نموا
٤١,٣	٦٤,٣	١ ٤١٩	٠,٢	فانواتو	من أقل البلدان نموا
٣١,٠	٧٠,١	٣١٦	٧٦,٤	فييت نام	من أقل البلدان نموا
٣١,٦	٥٠,١	٦٥٦	١٣,٩	الكاميرون	من أقل البلدان نموا
٦١,٠	٤٠,٧	٢٩٦	١٠,٥	كمبوديا	من أقل البلدان نموا
٣٢,٨	٤٣,٦	٧٥٧	١٤,١	كوت ديفوار	من أقل البلدان نموا

مؤشر التنوع الاقتصادي	المؤشر المادي الموسع لتنوعية الحياة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة)	السكان (بالملايين)	١٩٩٧	
٤٦,٩	٥٧,٢	٨٥٠	٢,٧		الكونغو
٧٤,٣	٦٥,٩	٦٠٩	٠,١		من أقل البلدان نموا كيريباس
٢٧,٨	٥٣,٦	٣٣٥	٢٨,٤		كينيا
٦٣,٦	٣٩,٩	١ ٢٤٢	٢,٤		من أقل البلدان نموا ليبيريا
٥٣,١	٥٩,٦	٤٦٣	٢,٠		من أقل البلدان نموا ليسوتو
٤٨,٤	١٨,٤	٢٥٥	١٠,٤		من أقل البلدان نموا مالي
٢٦,٨	٣٩,٩	٢٦١	١٤,٦		من أقل البلدان نموا مدغشقر
٤١,٦	٤٥,٨	١٩٣	١٠,١		من أقل البلدان نموا ملاوي
٣٢,٢	٧٦,٠	١ ٣١١	٠,٣		من أقل البلدان نموا ملديف
٤٩,٧	٦١,٠	٣٨٩	٢,٥		منغوليا
٤١,٤	٤٢,٢	٤٥٨	٢,٥		من أقل البلدان نموا موريتانيا
٣٧,٤	٢٣,٣	١٧١	١٨,٤		من أقل البلدان نموا موزامبيق
٤٩,٨	٦٤,٩	٢٧٤	٤٣,٩		من أقل البلدان نموا ميانمار
٣٦,٤	٤٩,١	٢١٢	٢٢,٣		من أقل البلدان نموا نيبال
٥٩,٠	١٦,٤	١٩٩	٩,٨		النيجر
٥٨,٤	٥٤,٣	٢٩٩	١٠٣,٩		نيجيريا
٤٣,٢	٥٩,٦	٤٧٣	٤,٧		نيكاراغوا
٤٥,٦	٣٨,٢	٣٨٥	٧,٨		من أقل البلدان نموا هايتي
١٢,٢	٥٦,٢	٤٠٧	٩٦٦,٢		الهند
٣٥,٧	٦٤,٥	٧٢٧	٦,٠		هندوراس
٤٩,٣	٤١,٣	٣٠٥	١٦,٣		من أقل البلدان نموا اليمن

ملاحظة: العتبات اللازمة للإدراج في قائمة أقل البلدان نموا هي: السكان، أقل من ٧٥ مليون نسمة؛ نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي، أقل من ٩٠٠ دولار؛ المؤشر المادي الموسع لتنوعية الحياة، أقل من ٥٩؛ مؤشر التنوع الاقتصادي، أكثر من ٣٦. وينبغي للبلد أن يستوفي جميع هذه المعايير.^أ

معايير رفع الاسم من قائمة أقل البلدان نموا هي: نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي، أكثر من ١٠٣٥ دولار؛ المؤشر المادي الموسع لنوعية الحياة، أكثر من ٦٨؛ مؤشر التنوع الاقتصادي، أقل من ٣١. وينبغي للبلد أن يستوفي معيارين على الأقل ليكون مؤهلاً للانتقال من القائمة.

تعني عبارة "من أقل البلدان نموا" أن البلد يعتبر الآن من أقل البلدان نموا.

يشير رقم المعيار الذي يرد بحروف سوداء داكنة إلى أن البلد الذي يعتبر حالياً من أقل البلدان نموا قد استوفي هذا المعيار لرفع الاسم من القائمة.

يعني إيراد اسم البلد بحروف مائلة أنه من ضمن البلدان الأخرى المنخفضة الدخل التي تستوفي جميع المعايير الثلاثة اللازمة للإدراج بقائمة أقل البلدان نموا.

المرفق الثاني

جدول أعمال الدورة الثانية للجنة

- ١ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.
- ٢ - مناقشة دور تكنولوجيا المعلومات والتنمية.
- ٣ - استعراض مشروع تقرير الأمين العام عن الاستراتيجية الإنمائية الدولية الجديدة.
- ٤ - صياغة آراء اللجنة في البندين ٢ و ٣ من جدول الأعمال.
- ٥ - استعراض تقرير اجتماع فريق الخبراء بشأن اختبار مؤشر الضعف الاقتصادي وعمليات محاكاته.
- ٦ - استعراض قائمة أقل البلدان نموا وصياغة توصيات اللجنة بشأن القائمة.
- ٧ - اقتراحات بشأن العمل المقبل.
- ٨ - مناقشة تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن دورتها الثانية وإقراره.